



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2005م - العدد: 08

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 01 جمادى الأولى 1426هـ
الموافق 08 جوان 2005م (صباحا)

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 جمادى الثانية 1426هـ

الموافق 09 جويلية 2005م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 03

■ عرض ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

**محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأربعاء 01 جمادى الأولى 1426هـ
الموافق 08 جوان 2005م (صباحا)**

بغرفتيه وللمثلية الوطنية عموما واهتمامها برصد آرائهم وملاحظاتهم.

إن هذا الإجراء الدستوري النابع من المادة 84 لا يشكل استحقاقا ضاعطا على الحكومة بل يعتبر في تصورنا وسيلة وفرصة ثمينة لأعضاء مجلس الأمة لمناقشة برنامج كانوا قد ساندوه.

من جهة أخرى، وبكل تأكيد فإن تمكين هيئتي البرلمان من فتح نقاش مع الحكومة حول انشغالات المواطنين والبحث عن صيغ التكفل بها يمثل مظهرا بارزا للحكم الراشد الذي نعمل جميعا من أجل تكريسه وتوطيده في بلدنا؛ وهكذا فإن الديمقراطية ودولة القانون تحرز تقدما في بلادنا وستظل تحرز المزيد من التقدم في كنف علاقات يطبعها الاحترام المؤسساتي.

تلك هي بعض الكلمات كان بودي قولها لوضع النقاش في إطاره الصحيح متمنيا التوفيق للجميع، ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة ليعرض بيان السياسة العامة للحكومة التي جاء لأجلها مع أعضاء حكومته في هذه الجلسة الخاصة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة، ممثلي الصحافة،
أيتهن السيدات، أيها السادة،

لقد تقدمت الحكومة، منذ بضعة أيام، أمام المجلس الشعبي الوطني، لتعرض عليه بيانها عن السياسة العامة، طبقا لأحكام الدستور.

وانطلاقا من حرصها على التمسك بسنة حميدة، فإن الحكومة، التي تحدوها الرغبة في تعزيز الحوار مع مجلسكم الموقر، تأتي اليوم أمامكم، لتعرض

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

**افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة
الرابعة صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
السادة الضيوف،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يمثل عرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة تقدما نوعيا في العلاقات ما بين مؤسستينا، فهو يعبر بدون شك عن إرادة الحكومة الصادقة في الاستماع للبرلمانيين وتمكينهم من المساهمة في نقاش هام يتعلق بالحصيلة السنوية للتطبيقات الميدانية للبرنامج الذي ناقشه أعضاء مجلس الأمة وساندوه منذ سنة.

إن هذه المناسبة تعتبر علامة متميزة تؤكد وتثبت العلاقات القائمة على الاحترام والتكامل النابع من روح الدستور وتبرز حرص الحكومة على هذا المسلك المؤسساتي تجاه مجلس الأمة والبرلمان بصورة عامة وهو مسلك يستوجب كل التقدير والاحترام.

إن وقوف الحكومة أمام مجلسنا في محطة هامة كهذه يترك في نفوس أعضائه أطياب الأثر فهو يشهد على مبدأ التمسك بالحوار البناء الدائم؛ ويعتبر تقديرا من الحكومة للدور الرقابي الذي يعود إلى البرلمان

هذه الحصيلة ومن هذه الرسالة، على أنها دعوة إلى التهاون في الجهد أو إلى الشعبوية، أو أكثر من ذلك، إلى فسح المجال للديماغوجية؛ ذلكم ما يجعلني حريصا على التطرق إلى النقائص والتحديات التي يبقى علينا رفعها.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

أيته السيدات، أيها السادة،

لقد أشرنا إلى الوضع الأمني وقلنا إنه قد تحسن بشكل كبير عبر التراب الوطني، غير أن هذه المعايينة يجب ألا تنسينا بأن جزائريين مازالوا يستشهدون في عمليات مكافحة الإرهاب، وأن مواطنين ومواطنات مازالوا يُغتالون على أيدي الجماعات المتوحشة حتى وإن تم تقليصها ومطاردتها؛ إنه واقع أليم يظل يستوقفنا ويمكن أن يتكرر في أية لحظة كما هو الحال في بلدان أخرى.

صحيح أنه من واجبنا جميعا أن نساند المصالحة الوطنية التي ينضوي شعبنا تحت لوائها، وأن نستعد لتجسيدها، عندما يحين الأوان لاستشارة الأمة السيدة بشأنها وبخصوص التدابير التي ترافقها. غير أنه يجب علينا كذلك، وفي نفس الوقت، ألا ننسى أنه من مسؤوليتنا جميعا أن نقف في وجه الإرهاب الإجرامي.

بالفعل، إنه من واجب كل واحد أن يدين جرائم الإرهاب الوحشية بكل شدة، لأن ضحاياه هم أهالينا. كما أنه من واجبنا أن نسعى إلى إبقاء التجنيد قائما في مجتمعنا ضد المجرمين الجبناء، لأن أمن سكاننا يتوقف على ذلك.

إن مسعى السيد رئيس الجمهورية لا يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية فحسب، بل يرمي أيضا إلى إحلال السلم المدني في البلاد، بما في ذلك عن طريق العفو.

لكن يجب ألا ننسى أو نتظاهر بالنسيان بأن هذا المسعى ذاته ينطوي أيضا على وجوب محاربة المجرمين دون هوادة؛ وهو عزم ما فتئ يجدهه المسؤول الأول في البلاد، ويتجلى يوميا من الكفاح الميداني الذي تخوضه قوات أمننا بكل بسالة.

عليكم حصيلة نشاطها وأفق السياسة الوطنية للتنمية، وكذا وخاصة لكي تغتنم هذه الفرصة للإجابة على تعاليقكم وتساؤلاتكم.

وبهذه المناسبة، أستسمحكم، في البداية، سيدي رئيس مجلس الأمة، أن أتوجه لكم شخصيا، لأجدد لكم أسمى مشاعر التقدير والاحترام على ما قدمتموه، وما زلتم تقدمونه من جهود ومساهمات في خدمة الجزائر.

بالفعل، وبعدها ساهمتم في الكفاح التحرري، فقد بقيتم، بكل وفاء، في خدمة الجمهورية، وتميزتم أكثر، بمساهمتمكم السخية في أصعب اللحظات التي مرت بها الجزائر المستقلة، وذلكم هو التقليد النضالي الذي تستمرون على منواله في وضع خصالكم السامية لرجل الدولة في خدمة الوطن، وذلك ما يجعلكم محل تقدير واحترام من طرف الجميع.

وإيكم، أيته السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلس الأمة، أود أن أعبر عن مدى الشرف الذي تشعر به الحكومة وقد تجددت لها هذه المناسبة لمخاطبتكم. وبالفعل، وبالإضافة إلى دور مجلسكم الموقر ومكانته الدستورية، فإن تشكيلته مفعمة بالدلالات الخاصة كونها تضم ممثلين عن المنتخبين المحليين الذين أحبيهم، وكفاءات وطنية قيّمة، وشخصيات وطنية ذات حظوة كبيرة، وكذا وخاصة وجوها بارزة من جيش التحرير الوطني المجيد، الذي نعبر لهم من جديد، عن عميق الاحترام والعرفان.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيته السيدات، أيها السادة،

لقد وضعت الحكومة بين أيديكم، منذ بضعة أيام، حصيلة نشاطها والتطورات التي سجلتها بلادنا خلال السنة الفارطة، ولكونها حصيلة جد مفصلة، فإني سأعفيكم هنا من الإطالة في شرحها.

إنها حصيلة تحمل في طياتها كذلك، رسالة أمل بالنسبة للتنمية الوطنية، ومن ثمة أمل في مستقبل شعبنا؛ لكن وفي نفس الوقت، إنها رسالة بعيدة كل البعد عن الارتياح الذاتي الذي مازال بعيد المنال في أي ميدان. ولذلك، لا يجب لأي كان أن يستخلص من

ينهبون ثروات البلاد. ويمكن أيضا للمجتمع أن يسرع بتعزيز دولة الحق والقانون من خلال تشبث ملموس وفعال بالقاعدة الجوهرية لهذا المسعى ألا وهي المطالبة بالحقوق والتكفل بالواجبات معا.

وفيما يخصها، فإن الحكومة عازمة كل العزم، على السهر، بالاعتماد على العدالة، على فرض احترام القانون من قبل الجميع وفي كل الظروف، سواء تعلق الأمر بالجريمة، أو بالتهريب، أو بالرشوة، أم تعلق بالعنف والفوضى أو تعلق كذلك وأخيرا برهن حقوق المواطنين عن طريق الإفراط في الاحتجاج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد وافقتم الحكومة أيضا، بالمعطيات التي أفاد بها الديوان الوطني للإحصائيات، والتي تؤكد تراجع نسبة البطالة إلى 17,7%، وهو تقدم هام عندما نتذكر أن هذه النسبة كانت تقدر بحوالي 30% سنة 2000 فقط. لكن هذا التقدم يجب ألا ينسينا أنه يوجد في بلادنا حاليا قرابة 1.700.000 عاطل عن العمل، 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة. كما يجب أيضا، ألا يغيب عن ذهننا أن أزيد من 11 مليون من السكان الحاليين لا تتعدى أعمارهم 17 سنة.

ومثل هذا الرقم يستوقفنا من أجل القيام، من الآن، بتقدير الملايين من مناصب العمل التي يجب على الجزائر أن تعكف على استحداثها، ومئات الآلاف من المقاعد الجديدة الواجب توفيرها في المستقبل، في المدرسة والجامعات، وكذا، ملايين السكنات المطلوبة بالنسبة لكل الأسر التي ستؤسس مستقبلا.

وبنفس المنوال، فإن الحكومة التي أفادتكم ببيان مشجّع للاقتصاد الوطني، تود تذكيركم بأرقام أخرى مثيرة للانفعال.

وعلى سبيل المثال، فإذا كانت وارداتنا قد ارتفعت من 13 مليار دولار سنة 2003، إلى 18 مليار دولار سنة 2004 فإن صادراتنا خارج المحروقات لم تتطور سوى من 470 إلى 788 مليون دولار فقط، خلال نفس السنة. إن هذه المقارنة وحدها تعكس الخطورة كلها لهشاشة اقتصادنا، في حالة ما إذا شهدت السوق

إن هذا العزم وهذا الكفاح يحتاجان إلى رفض الجريمة وإلى أشد التنديد بالإرهاب من طرف الطبقة السياسية، وإلى تجنيد جميع المواطنين بكل يقظة، قصد التعجيل بإنجاز الأهداف التي تتوخاها المصالحة الوطنية سواء تعلق الأمر بالسلم المدني أو بزوال الإرهاب الإجرامي نهائيا.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الحصيلة التي وزعت عليكم، تعرض أيضا، الأشواط التي حققتها بلادنا في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية والإجرام بمختلف أشكاله.

وفي هذا الميدان، فإن ترسانتنا التشريعية، وقدراتنا في مجال المكافحة، ستشهد تعزيزات هامة خلال السنوات المقبلة.

غير أن هذه المكافحة تحتاج هي الأخرى إلى تجنيد المواطنين ومساهماتهم لأن الرهان يكمن في استعادة سلطان القانون ضد الممارسات الإجرامية التي تنخر الاقتصاد الوطني، وضد الشبكات التي تزرع سموم المخدرات في أوساط شبابنا، وضد كل الآفات الاجتماعية التي تفتك بمجتمعنا، وتعتدي على أمن وسلامة مواطنينا.

وقد يحاول أصحاب الربيع الذين ازدهر نشاطهم في السنوات الصعبة، ولاشك أنهم سيحاولون دوما، قلت سيحاولون عرقلة حركية تعزيز دولة القانون، وسينشرون البلبلة، كلما أتاحت لهم الفرصة، بواسطة الإشاعات المغرضة أو من خلال محاولة إثارة السكان، بل حتى عن طريق اللجوء إلى التهديد والقتل وتلكم هي حقائق تجعل التزام الدولة بهذه المكافحة في حاجة ملحة إلى الحس المدني لتجنيد المجتمع برمته في هذه المعركة.

فبلجوء المواطنين للمحاكم كلما تم المساس بمصلحة المجتمع، سنحقق معا نتائج أكثر أهمية في مكافحة الآفات والجرائم، كما يمكن للمواطنين أن يقدموا مساهمة هامة كذلك، بالابتعاد عن الفوضى التي غالبا ما تتخذ زريعة لاستقطاب اهتمام السلطات العمومية وقدرات قوات الأمن في صالح أولئك الذين

إطلاعكم على المنهجية، التي سنسلكها في تنفيذه. في المقام الأول، ستسهر الحكومة على الانطلاق الشامل للمشاريع التي يتضمنها هذا البرنامج الخماسي بحيث كلما تم إنضاج مشروع ما، تعلن بشأنه المناقصة، وكلما أبرم عقد ما، تم الانطلاق في الأشغال؛ وذلك كله، من أجل تقليص الآجال في الإنجاز. إن هذا الإجراء ذاته هو المعمول به حالياً بخصوص برنامج المليون سكن الذي حددت له جميع الوعاءات العقارية لإنجازه، والذي تجرى بشأنه المناقصات يوميا وبكثافة.

وفي المقام الثاني، سيتم تمويل هذا البرنامج في مجمله من الموارد الوطنية المتوفرة. ومثل هذا الخيار، من شأنه أن يجنبنا الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية. كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية لبلادنا؛ مديونية ستعمل الحكومة على تخفيض مستواها من 21 مليار دولار حالياً، إلى حوالي 10 ملايين دولار في نهاية سنة 2009. ولن تقبل بلادنا اللجوء إلى قروض خارجية إلا في حالة قرض امتيازي على مدى جد طويل وبشروط مفيدة للغاية.

أما في المقام الثالث، فإن تمويل الأشغال سيتم بشكل مستمر قصد تفادي الانقطاعات المألوفة وذلك بفضل إجراءات ستقترحها عليكم الحكومة بمناسبة دراسة قانون المالية.

وأخيراً، وفي المقام الرابع، سيتم فتح الإعلان عن المنافسة لإنجاز جميع ورشات البرنامج على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية على حد سواء، ذلك أن قدراتنا الوطنية للإنجاز غير كافية بل منعدمة أحيانا في بعض الميادين. إن مشكلتنا الأولى هي الوقت ونوعية الإنجازات، ولهذا السبب، سيتم حشد القدرات الضرورية حتى خارج حدودنا مع منح امتياز للمؤسسات الأجنبية التي ستقبل إرفاق إنجازاتها باستثمارات محلية.

أما الآن، فإنني أود أن أمدكم ببعض المعطيات فيما يتعلق بأهداف البرنامج الخماسي.

أولاً، إن هذا البرنامج سيمكّن بلادنا من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها، وكذا الاستجابة

العالمية للبترول لتقلبات جديدة ولو على المدى المتوسط، بالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى انفتاح بلادنا على الاقتصاد العالمي، ونحن ندرك أن التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة متواصل، ونعلم أن اقتصادنا سيندمج في منطقة حرة كاملة مع أوروبا من هنا إلى سنة 2017، أي في غضون 12 سنة فقط.

ومن هذا المنطلق، واعتباراً لنقائصنا الراهنة وتحديات المستقبل، يجب علينا جميعاً أن نرسم مع النهج الذي ينبغي اتباعه من أجل تطوير بلادنا وبناء اقتصادنا على أسس دائمة، لكي نجنب شعبنا في المستقبل، خيبة أمل جديدة بعد فترة الرخاء الذي تشهده بلادنا اليوم حتى وإن كان نسبياً. وإن الجزائر تملك المؤهلات الكفيلة برفع هذا التحدي، ويبقى عليها فقط استغلالها بشكل مثمر أكثر، بمساهمة الجميع وفي فائدة الجميع.

إن برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكاه شعبنا بالأغلبية الساحقة، قد رسم النهج الواجب اتباعه؛ كما توضح هذا النهج أكثر عبر برنامج الحكومة الذي حظي بتزكية مجلسكم الموقر يوم 27 ماي من السنة الفارطة، والذي قدمنا لكم اليوم، حصيلة سنته الأولى.

وأستسمحكم الآن، لأعرض عليكم الأهداف والمراحل التي يتجه لها العمل الحكومي مستقبلاً.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أيها السيدات، أيها السادة،

بخصوص حشد الموارد والوسائل في خدمة التنمية، فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية شخصياً للشعب الجزائري يوم 7 أفريل المنصرم، عن البرنامج التكميلي الضخم لدعم النمو في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009؛ برنامج رصد له مبلغ قدره 4200 مليار دينار، برنامج سيدرس من قبل مجلسكم الموقر، بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية التكميلي للسنة الجارية ومشروع قانون المالية لسنة 2006.

لذا، فإنني ألتمس عنايتكم لأتجنب الخوض في تفاصيل هذا البرنامج، لكي أعكف في البداية، على

وفي ذات الوقت، على المقاولين أن يبادروا ببرامج العصرية والتأهيل التي يتحملون وحدهم مسؤوليتها. كما أنه من واجب المستثمرين اعتماد خيارات مشجعة على إحداث التكامل الصناعي حول الإنتاج المحلي بغية تثمين قيمته المضافة، وتحسين جدواه للسماح له بالدخول في معركة المنافسة في السوق الدولية.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أيتها السيدات، أيها السادة،

إن القدرات المالية، التي رصدتها الدولة في خدمة التنمية على مدى السنوات الخمس، لا يمكنها لوحدها أن تضمن الإقلاع الحقيقي لاقتصادنا، بوصفه هدفا استراتيجيا يتطلب أيضا تغييرات عميقة.

وبطبيعة الحال، فإنه من ضمن هذه التغييرات يوجد العديد من الإصلاحات التي يناهز بها الجميع، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات المصرفية أو بالإدارة، أو بالعدالة، أو غيرها من المرافق العمومية. وانطلاقا من النتائج التي تحققت فعلا، في هذه الميادين فإن الحكومة تجدد لكم التزامها بالعمل على المضي قدما في هذه الإصلاحات والانتهاج من بعضها على المدى القصير.

غير أن هذه الإصلاحات الهيكلية يجب أن تصحبها تحولات أخرى من أجل كسب معركة المنافسة في السوق العالمية.

أود هنا، أن أذكر ببعض هذه التغييرات.

ففي المقام الأول، يجب علينا الحفاظ على المزايا المقارنة لاقتصادنا وتطويرها، ومنها كلفة اليد العاملة. إنه رهان يمكننا كسبه إن نحن انتهجنا سياسة أجور معقولة، تتقدم، على غرار ما هو سار في بلدان العالم، حسب مقاييس النمو والتضخم وكذا الإنتاجية. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الخيار قد حسم على مستوى مجلس الوزراء في شهر سبتمبر الماضي.

وفي المقام الثاني، يجب علينا تأهيل مرافق دعم الاقتصاد، وسأوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة الملموسة.

لحاجيات السكان في شتى الميادين، سواء تعلق الأمر بالسكن أو الصحة أو بالتعليم، كما سيسمح أيضا بتعزيز المنشآت القاعدية للبلاد سواء ما تعلق منها بشق الطرق، أو تحديث شبكة السكة الحديدية أو تعلق مثلا بالموارد المائية.

ثانيا، سيساهم هذا البرنامج في تحقيق تنمية أكثر أهمية للمناطق المحرومة، وكذا في التقليل من حدة النزوح الريفي، مثلما سيساهم في الشروع في تجسيد سياستنا في مجال تهيئة الإقليم، ولا سيما مناطق الهضاب العليا والجنوب. إن الإمكانيات متوفرة لدعم تنمية المناطق المحرومة، وسيتم وضع آليات انتقائية لتشجيع وتوجيه الاستثمار نحو هذه المناطق، لكي لا تبقى - أي الاستثمارات - مرتكزة فقط في الشريط الساحلي للبلاد.

ثالثا، إن مبلغ 4200 مليار دينار، أي 55 مليار دولار من النفقات العمومية من شأنه أن يحفز ويعزز الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي؛ ومن ثمة، فإنه من المنتظر أن يصل الحجم الإجمالي للاستثمار في الجزائر إلى 100 مليار دولار، خلال الفترة التي تتزامن مع مدة برنامج دعم النمو.

رابعا، إن البرنامج الخماسي يوفر حجما هائلا من الفرص والعمل للمؤسسات الوطنية التي عليها أن تسعى إلى الاستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها لكي تستعد لمنافسة الأجانب بالجزائر وخارج حدودنا.

صحيح أن البعض يعتبر أن عصرية المؤسسات تتطلب دعم الدولة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد هنا، على أن الحكومة، التي تجند حاليا إمكانيات ووسائل الدولة لدعم المؤسسات، هي في كامل الاستعداد لتسخير المزيد من الأموال لهذا الغرض.

إن آليات ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متناول مقاولينا. كما أن الإمتيازات المتنوعة للاستثمار سيتم تعزيزها بشكل أكبر، في المناطق المحرومة.

وبنفس الكيفية، ستتحسن كلفة القرض بفضل السيولة المتوفرة، واستقرار النقد، وكذا بفضل التدابير التي تعتمزم الحكومة اتخاذها لهذا الغرض ذاته.

الفاعلة بعدما جندت خزينة الدولة لعدة سنوات مئات الملايير من الدينارات في عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وفي المقام الرابع، يجب أن تحرص الدولة على محاربة تبذير الموارد الوطنية، ويعد المجال المرتبط بالمياه، خير مثال يمكن الاستدلال به في هذا الموضوع.

بالفعل، وحتى الآن، تتعرض المياه، رغم ندرتها، للتبذير عند استعمالها من جراء وضعية شبكة القنوات، وكذا للتبذير المالي من خلال امتناع الكثيرين عن دفع ثمن استهلاكهم للمياه.

وفي مثل هذه الوضعية، فإن الجميع يقر بأن الماء المنتج عن طريق التحلية، والذي سوف يتم إنتاجه عن قريب بكميات كبيرة، ولفائدة المواطنين، لا يمكن أن تطبق بشأنه نفس السياسة نظرا إلى كلفته المرتفعة. وهذا ما جعلنا من الآن، نعمل على تعبئة شركاء من ذوي سمعة عالمية للقيام بتسيير شبكات توزيع المياه في مختلف مدن بلادنا.

وفي المقام الخامس والأخير، ومن خلال كل هذه الخيارات، فإن الدولة تعتزم توجيه قدرات الإدارة العمومية نحو مهمتها الأساسية، كمرفق عمومي، في مجال الضبط والرقابة، كما تعتزم توجيه المزيد من الموارد المالية العمومية نحو التكفل الأمثل بالتضامن الوطني الذي سيظل خيارا أساسيا في البلاد، في إطار مبدأ العدالة الاجتماعية.

إن مثل هذه الخيارات والتحويلات ليست تنازلا عن السيادة الوطنية، ولا تراجعاً عن الروح الوطنية، إنها خيارات وتحويلات قامت بها قبلنا بلدان عديدة في جنوب المعمورة، منها دول ذات توجه شيوعي، ومنها كذلك بلدان عربية شقيقة التي أنجزت مثل هذه الإصلاحات بنجاح معتبر.

ونحن مقبلون على هذه التحويلات في تسيير أمورنا، يجب علينا كذلك أن نتمتع في واقع القارة الأوروبية المجاورة والمتقدمة اقتصاديا، لنسجل بكل تبصرٍ واقعين هامين، أولهما أن حقائق السوق العالمية فرضت نفسها وحفزت البحث على قدرات المنافسة؛ وثانيهما أنه حتى تداول التيارات السياسية

هكذا، فإن موانئنا لا ينبغي أن تظل على وضعها الحالي الذي يجعل تكلفة نقل حاوية واحدة بين أوروبا والجزائر يبلغ 1000 دولار في حين لا يبلغ بين الولايات المتحدة وأوروبا إلا 400 دولار، مع ضعف المسافة، وهذا ما جعلنا نعمل على جلب شركاء أجنبى ذوي سمعة عالمية لمنحهم امتياز تسيير موانئنا.

وبودي أن أقول هنا إنه لا ضجيج ولا غليان قد يوقف قطار الدولة، المرافق العمومية ممتلكات الشعب الجزائري السيد وهي في خدمة الشعب الجزائري السيد وخدمة الشعب الجزائري السيد تدخل فيها معطيات الاقتصاد ومعطيات النوعية.

وأعتقد أن بعض الإخوة خارج هذه القاعة وخارج مجلسكم الموقر ستصلهم الرسالة وسيعرفون ما يستخلصون منها والرجوع إلى الهدوء والاستمرار في التغييرات ما دام أننا نضمن مناصب الشغل ولا ننتظر أن تصل التغييرات إلى حد نصل فيه إلى الإفلاس وإعادة قصة سنوات 1996 و1997 و1998.

وهكذا أيضا، فإن النقل البحري أو الجوي لبضائعنا يجب أن يكون قادرا على خدمة صادراتنا، وهو ما ليس متاحا في الوقت الحاضر. ولذلك نعمل على جلب شراكة في هذا الميدان، مع استعدادنا حتى لبيع حصة واسعة من أسهم شركائنا المعنية.

وبهذه الطريقة نفسها يتعين على بنوكنا أن تكون فعالة وتندمج أيضا في الدائرة المصرفية العالمية ولذلك شرعنا في عملية تحضير فتح رأسمال أول بنك عمومي، ونعتزم التوسع في هذه المقاربة.

وفي المقام الثالث، يجب أن تتخلى الدولة عن تسيير النشاط الإنتاجي، باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، وسوف يتواصل مسار الخصوصية الذي تم الشروع فيه، والذي سيشمل 1200 مؤسسة عمومية تم إحصاؤها لهذا الغرض.

وفي إطار هذه الخصوصية وهذه الشراكة، ستظل الدولة حريصة على الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة حاليا، وكذا على استحداث مناصب شغل جديدة، كما سيسمح نفس هذا الاتجاه، بتفرغ الدولة لترقية الاستثمار والمزيد من الدعم للمؤسسات

على الكلمات الطيبة التي خص بها الهيئة وتركيبتها البشرية.

نتنقل الآن إلى الجزء الثاني من أشغال هذه الجلسة وبما أن الوثائق قد وزعت على السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة في الوقت المناسب وقد تمكنوا من الاطلاع على فحواها فإننا بقصد تحقيق النجاعة وربح الوقت نشرع الآن في النقاش العام، ووفقا لما اتفقنا عليه مع العائلات السياسية في الاجتماعات التنسيقية التي عقدت منذ أيام، أحيل الكلمة الآن إلى أول متدخل وهو السيد عبد الرزاق بوحارة.

السيد عبد الرزاق بوحارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

سلام الله عليكم.

سيتمحور تدخلي حول نقطتين، تتمثل النقطة الأولى في ملاحظة سياسية عامة وتتعلق النقطة الثانية بما يسمى بالديمقراطية المحلية أو نوعية الإدارة المحلية.

بالنسبة للملاحظة العامة؛ تدل كل أو عدة مؤشرات على أن سنة 2005 هي سنة نهاية مرحلة انتقالية كانت طويلة وكانت مأساوية وشاقة، مرحلة انتقالية فرضتها تطورات المجتمع الجزائري، كان يريدنا البعض قطيعة مع الماضي ومع مكتسبات النضال الوطني لشعبنا وكان البعض الآخر يريدنا نقلة نوعية في طريق متابعة رسالة نوفمبر الخالدة وجاءت الانتخابات الرئاسية في 08 أفريل من سنة 2004 لتبين بوضوح أن شعبنا يرفض مغامرة القطيعة مع الماضي ويختار طريق العمل من أجل الإصلاح ضمن الاستمرارية، فعلينا اليوم ونحن مجتمعون وبعد تقديم العرض القيم من طرف السيد رئيس الحكومة أن نحیی رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضاء

على السلطة في العديد من الدول الأوروبية، لم يأت بأي تغيير يذكر في تجسيد الإصلاحات، وخاصة الاقتصادية التي أصبحت لا مفر لأحد منها في عالم اليوم.

أما نحن فيجب أن نقر نهائيا بأن الجزائر لا يمكن أن تعيش في معزل عن بقية العالم، ولا يجوز لها أن تجر شعبها مرة أخرى، نحو الأوهام التي كلفتنا ثمنا غاليا بالأمس القريب جراء تغليب ثقل الإيديولوجية على حساب خيارات التحول نحو النجاعة النافعة. إن الإصلاحات والتحويلات التي تجري في العالم، ستتجسد كذلك في الجزائر، بنا أو على حسابنا. ولا شك أن تعزيز الإجماع الوطني حول هذا الاتجاه من شأنه أن يعجل بوتيرة هذه التحويلات في كنف الاستقرار الاجتماعي، ويجعلنا بذلك، على مقربة من فوائدها على بلادنا. وإن الحكومة تناشد الجميع لتحقيق هذا الإجماع الوطني ولتغيير الذهنيات، وهو النداء نفسه الذي كرهه السيد رئيس الجمهورية إلى القوى الاجتماعية والسياسية للبلاد لتكريس هذه الوثبة.

لقد قامت الحكومة بحمل هذا النداء إلى شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار الثلاثية، ونادت بهذا الإجماع الذي يرمي إليه العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي سيدون مساهمات كل طرف والنتائج المرتقبة منها في فائدة كل طرف وفي فائدة الجزائر عامة وهو النداء نفسه الذي أتوجه به إليكم، حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، ضمن احترام آرائكم وصلحياتكم، نداء من أجل خير الجزائر وسعادتها.

وعلى هذا النداء أختم مداخلتی هذه، وأضع نفسي في خدمتكم للإجابة على ملاحظاتكم وتساؤلاتكم.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة على العرض الضافي الذي أتى به أمامنا ليعطي الخطوط العريضة للسياسة العامة للحكومة؛ الشكر له أيضا

نلاحظ ونقولها بكل وضوح أن نظام الحكم يتطلب جهودا خاصا بغية تحسين تمثيل المجتمع ضمن دواليب الدولة - يوجد ضعف تمثيلي - (Il y a une faiblesse de représentation de la société au sein des différents rouages de l'Etat) لا بد من مراجعة النظام الانتخابي بصفة عامة ونمط الاقتراع بصفة خاصة، ولا بد إذن من مراجعة جذرية لكيفية تسيير الأجهزة المحلية للدولة ولا بد أيضا من تحديث الإدارة والمصالح التقنية والاجتماعية والخدماتية على مستوى البلدية.

علينا جميعا أيضا وعلى الحكومة طبعاً أن نعمل من أجل تشجيع بروز إطارات مؤهلة بالكفاءة اللازمة لتسيير مصالح البلديات وعلى الحكومة أيضا العمل على بروز المنتخبين من إطارات وطنية على المستوى المحلي. إذن لا بد من فتح الأبواب عند الضرورة إلى ازدواجية المسؤوليات الانتخابية على المستوى الوطني والمحلي، وأقصد بذلك أنه لا يوجد لدي مانع أن يتحلى كل من أعضاء مجلس الأمة ونواب المجلس الشعبي الوطني بمسؤوليات محلية ضمن المجالس المنتخبة للمساهمة في تقوية هذه الأخيرة.

أنهي كلمتي بسرعة، إذن يجب فتح الأبواب للإطارات حتى نستعمل ونوظف الرأسمال الموجود لدينا لأن عددا كبيرا من الإطارات قد وصلت أو بلغت سن التقاعد قبل الأوان ولا بد - وهذه كلمتي الأخيرة - من مشاركة المجتمع المدني والعمل على تحسين شروط ممارسة الديمقراطية في سير الأحزاب أي يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات خاصة لتشجيع ممارسة الديمقراطية، لأنه يلاحظ تواجد نوع من العوائق بالنسبة للتعبير التعددي داخل النظام السياسي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرزاق بوحارة والكلمة الآن للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم،

الحكومة والمؤسسات الوطنية الأخرى والتشكيلات السياسية وكل الإطارات والمواطنين الذين عملوا ويعملون من أجل التقويم الوطني على طريق استمرارية ثورة نوفمبر.

نجره بالقول اليوم ونصرح بصوت عال أن بلادنا تعيش في الحقيقة نهضة وطنية حاسمة بحيث أصبحت المعالم واضحة، الشك والاستسلام قد ابتعدا عن الذهنيات، عادت الثقة، استقرت المؤسسات، تحسن الوضع الأمني كثيرا، نلاحظ أن التنمية أصبحت اليوم واقعا ملموسا، المصالحة الوطنية في قلوب كل الجزائريين وسمعة البلاد قد ارتفعت بقوة عبر العالم.

إذن، علينا أن نحیی وبدون مجاملة جهود الحكومة والسلطة التنفيذية بصفة عامة على الإنجازات التي عرفتها البلاد والتي عرضتها الوثيقة الموزعة علينا، ونحیی الرؤية السديدة والمواقف الجريئة لفخامة رئيس الجمهورية، هذا كملاحظة عامة.

بالنسبة للنقطة الثانية والمتعلقة بنوعية الإدارة المحلية أو الديمقراطية المحلية، فمن المعروف أن الإدارة المحلية تشكل أداة هامة بالنسبة لتحقيق أي برنامج تنموي ولأن الإدارة المحلية تشكل نقطة اتصال استراتيجية بين السلطات العمومية والمواطنين فمن البديهي ومن المعروف أن إنجاز هذا العمل التنموي يتطلب مشاركة المواطنين، ومن المعروف أيضا أن الديمقراطية المحلية وكذا الديمقراطية بالمشاركة تشكلا مفتاحا مميذا بالنسبة للتنمية (La démocratie locale et la démocratie participative).

يمكن القول إن تجسيد الديمقراطية المحلية يكمن في شرط أساسي وهو اللامركزية كما يمكن القول أيضا إنه لا يمكن تحقيق اللامركزية بدون سلطة مركزية قوية وذات مصداقية، أقول مرة أخرى إن شرط تحقيق اللامركزية هو وجود سلطة مركزية قوية وذات مصداقية.

فاللامركزية هي في آن واحد إرادة سياسية على مستوى الأجهزة المركزية ومطلب ملح للمواطنين في المشاركة في تسيير ومراقبة تسيير الشؤون العمومية.

إن الحضور القوي والفعال لبلدنا على الصعيد الدولي والقاري والجهوي بفضل أدوارها ومواقفها المبدئية إنما يشكل مصدر اعتزاز وافتخار لنا جميعاً؛ كما أن تحسن الوضع الأمني والاستمرار في تدعيمه للتصدي لبقايا الإرهاب من طرف مختلف أسلاك الأمن والجيش الشعبي ليدفعنا للتعبير الصادق عن تقديرنا واعتزازنا بهم جميعاً.

إن التزام حكومتكم بتعهداتها ووفائها بهذه التعهدات في عدة ميادين لاسيما منها محاربة الآفات الاجتماعية والتصدي لأي مساس بمصالح المجموعة الوطنية تجسد بالفعل في إصدار ترسانة من التشريعات والنصوص التنظيمية.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

إن انفراج الأزمة التي عاشتها منطقة القبائل وفي الواقع هي تتويج لنداءات فخامة رئيس الجمهورية الداعية لطي صفحة الأحداث المؤلمة التي عرفت المنطقة وهو أيضاً نتاج لثقافة الحوار التي بادرت بها الحكومة طبقاً لتوجيهات فخامة الرئيس للإلتقاء مع حركة العروش والوصول إلى اتفاق بناء ينصهر في قوانين الجمهورية ويتطابق مع الدستور.

إن الظروف المعقدة التي عاشتها منطقة القبائل تحفز الحكومة بل وتدفعها على واجب تطوير المزيد من آليات الإصغاء للمواطنين من طرف كل المعنيين حتى تنفادي السلوكات والممارسات التي كثيراً ما ساهمت في شيوع ثقافة المواجهة وظهور مختلف أشكال الإحباط الاجتماعي.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

إن الإنجازات التي عرفها قطاع الإدارة والمرافق العمومية لاسيما في ميدان توظيف الإطارات والتكوين تدعو إلى أهمية استمرار حكومتكم في هذا المسعى وتعميمه لمختلف القطاعات ذات الصلة بإدارة سيرورة الإصلاحات المختلفة؛ وفي الواقع فإن الإصلاحات الجاري تطبيقها تستدعي إعطاء العناية الكبيرة للمورد البشري الذي يؤطر مختلف الإصلاحات وذلك من خلال إعادة الاعتبار لسيرورة إدارة الموارد البشرية وخاصة في جانبها المتعلق

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام.
لقد قدم السيد رئيس الحكومة بيان السياسة العامة لسنة 2004 أمام نواب المجلس الشعبي الوطني وفق ترتيب نص عليه الدستور.

وها نحن اليوم نرحب به بعد أن استمعنا إليه منذ قليل وهو يعرض علينا بدقة وتميز النتائج والإنجازات والآفاق التي تحققت في السنة الماضية والمتوقع تحقيقها مستقبلاً كشوط من أشواط تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية وكحلقة قوية وسلسلة ومسارات التقويم الوطني.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

إن ما ينبغي الإشادة به بداية هو حضور رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري لتقديم بيان السياسة العامة للحكومة بمبادرة من جانبه وهو ما يشكل سابقة فريدة في مجلس الأمة تستحق كل التقدير والثناء من جانبنا.

إن ما يدفعنا للتفاؤل بمستقبل واعد لبلدنا وما جاء به رئيس الحكومة في عرضه ثم إشارته الصادقة بأن ما تحقق من إنجازات ونتائج تظل غير كافية بالنظر إلى الطموحات والتطلعات التي يحس بها المواطنون والتي هي في تزايد مستمر.

إن هذا الإعلان، أعتبره خروجاً عما ألفناه في الخطابات السياسية لأطراف معروفة في الساحة الوطنية. إن هذا الموقف المتميز بالصدق والموضوعية من شأنه تفويت الفرصة على كل متاجر بمعاناة المواطنين وعلى كل من تعود على تشويه الحقائق بالافتراءات، وأتصور أن أغلبية الرأي العام قد بلغت مستوى من النضج مكنها من التعامل مع المشهد الاقتصادي والاجتماعي بنوع من الموضوعية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

يصعب علينا لضيق الوقت التعرض بالتفصيل لكل عناصر حصيلة الأداء الحكومي، لذلك سأكتفي برصد بعض المسائل المثيرة للاهتمام والانتباه.

بتدخلاتهم لكي تكون في حدود الفترة المحددة لهم قانوناً، تفضل تابع.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكرًا سيدي الرئيس.

قلت، إذن يجب ألا ننسى أو نتناسى ما حدث لنا في سنتي 1986 و1998 حينما تدهورت أسعار البترول لتصل إلى 6 و8 دولارات للبرميل على التوالي وما نجم عنها من تصرفات لصندوق النقد الدولي أساءت لبلدنا كما تسببت في تجميد العديد من المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي منها مطار الجزائر ومطرو العاصمة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
إننا اليوم في حاجة أكثر من وقت مضى إلى تبني سياسة اقتصادية تقوم على اقتصاد بديل للمحروقات من شأنها امتصاص الآثار المترتبة عن التغيرات الفجائية في الاقتصاد العالمي وتأمين تنمية مستدامة تستفيد من الوضع المالي لسوق البترول.

السيد رئيس الحكومة،

إن مناقشة حصيلة طاقمكم الحكومي لسنة 2004 لا يجب النظر إليها من منظور يختزل ما تحقق من نتائج وإنجازات في عناصر بذاتها ولذاتها ثم الحكم عليها من منطلق سياسي شعبي لأن هذه الحصيلة هي في نهاية المطاف أكبر من جزئياتها وعناصرها بالنظر إلى الوضعية التي كانت سائدة منذ سنوات خلت في بلدنا.

وخلاصة القول، فإن بعض مظاهر الانزياح التي قد تسجل في بعض القطاعات يمكن التعامل معها في سياق التزايد المستمر لطموحات وتطلعات المواطنين ومن المؤكد أن هذه الطموحات والتطلعات تجد مصدرها في تحقيق نتائج تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

لقد حان الوقت لتكريس فضائل العمل وروح الانتماء لهذا الوطن ودعم دولة الحق والقانون بالقدر

بالترقية والتحفيز اعتماداً على معياري الجدارة والاستحقاق.

نفس هذا الاهتمام يجب أن يشمل الوظيف العمومي بمختلف أصنافه وأشكاله، وفي هذا المجال ندعو المتعاملين إلى تجاوز نظرة المورد البشري كتكلفة أو عبء مالي على منشآتهم والنظر إليهم كمورد أو كمصدر للاستثمار لأنه من شأن هذا التوجه إرساء أسس إدارة التغيير المخطط لتحقيق التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن تحقيق بوادر تأسيس إدارة التغيير والتنمية تدفعنا إلى التنويه بالانخفاض المستمر للبطالة والفقر والتحسين الملحوظ لظروف معيشة السكان.

ففي قطاع الصحة مثلاً تم تحقيق نتائج مرضية في مجال إنشاء وتجهيز المنشآت القاعدية بيد أنه في حاجة ملحة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لإدارة المستشفيات والمرافق الصحية لتحسين التكفل بالمرضى وتطوير برامج تكوين أعوان الصحة والأطباء المتخصصين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

إن الإنجازات والنتائج التي حققتموها تظل قابلة للتحسين وهي تؤكد سلامة مسار الإصلاحات الاقتصادية الأمر الذي أشاد به بعض الخبراء الأجانب وصنفوا من خلاله الجزائر باعتبارها من بين اثنتي عشرة دولة التي ستعرف أعلى معدلات النمو في العالم في سنة 2005 – المصدر هو وزير الطاقة والمناجم، أدلى بها في تدخله أمام أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة – ومع ذلك فإن ما يجب إبرازه والتأكيد عليه هو الوضعية الحرجة للدخل العمومي بسبب خضوعه للجباية البترولية التي تساهم بنسبة 65% من موازنة الدولة؛ وبصرف النظر عن التوقعات المستقبلية لأسعار البترول يتعين علينا جميعاً عدم نسيان أو تناسي ما حدث لنا سنتي 1986 و1998 حينما تدهورت أسعار البترول...

السيد الرئيس: هل أنهيت تدخلك؟ نعم، يمكن أن تواصل، لكن نود مستقبلاً أن يكيّف الإخوان الأعضاء

لا يطبقون البرنامج ويعاقبون على أساس عدم تطبيق برنامج رئيس الجمهورية.

قرأنا ضمن برنامج رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة ضرورة تدعيم الشباب عن طريق (I'ANSEJ) ولكن نرى من خلال الملفات المقدمة للبنوك ظاهرة المحاباة والمستفيد فيها من يجد وسيطا حيث يمكنه الاستفادة من القروض وسؤالي موجه إلى السيد وزير المالية الذي أبارك له المنصب الجديد، مرحبا به لمعالجة المشاكل ونحن نعلم أنك رجل مخلص وستعين الجزائر، هل هناك اليوم مقاييس يعمل بها في البنوك؟ حتى يعرف المواطن أين حقه من غيره، أعطيك مثالا عن ولاية من الولايات حيث وافقت (I'ANSEJ) على 7% والبنك كذلك ولكن المواطنين لم يستفيدوا إلا بـ 3%؛ أقسم لك بالله السيد الوزير إن لم تكن لديك وساطة في البنك فلن تأخذ قرضا!!

نحن هنا لتنويركم ليس لدينا حساب مع أي كان.. وحتى المديرين يضمنون لأصحابهم في الولاية ما يريدون، إسمعوا لنا نعطيكم الحقائق، هناك من الناس من يحطمون البلد والشعب معا. وحتى لا أطيل عليكم كثيرا، أتحدث الآن عن ولاية قالمة المتكونة من 34 بلدية ويقال عنها إنها ولاية سياحية وفلاحية وقد صنفتها الحكومة هذه المرة في هذا الجانب.

أما كونها فلاحية، فهي فعلا كذلك ولكن النمو الديمغرافي في ارتفاع.. أما عن الجانب السياحي، فعندنا حمام دباغ في دائرة حمام دباغ، أقول لكم فقط سيدي الرئيس عن قضية غاز المدينة ففي «حمام دباغ بدائرة واد زناتي» يوجد غاز المدينة غير أنه في «برج ساباط وعين رقادة» غير موجود، أما في دائرة «عين حساينية» التي يعبر فيها الغاز إلى «جاز عمار وسله وعمامرة وفي عقابة» غير موجود ونفس المشكل في «بوشقوف وواد فراغة وعين البيضاء» وكذلك «حمام النبائل» رغم أن الغاز يمر على «واد هواره»، كما تفتقر «لخزارة» التي تبعد بـ 5 كلم عن قالمة الولاية إلى غاز المدينة.

تضمن برنامج رئيس الجمهورية إدخال الغاز إلى دائرة «عين مخلوف» ولكن منطقة «عين كركوة»

الذي يجعل المواطن يعيش في وطن آمن ومتضامن فبالأمل والعمل والتضامن تجاوزنا المصاعب وبالأمل والعمل والتضامن ستكبر تطلعاتنا تحت القيادة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية وفقه الله وسدد خطاه والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين والكلمة الآن للسيد حسان بونفلة.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، إخواني، أخواتي، السلام عليكم. سيدي رئيس الحكومة،

نحن نقتنع بشيء هو أن هذه الحكومة لا تملك خاتم سيدنا سليمان، إنما هم رجال مخلصون لهذه البلاد ومخلصون لهذا الشعب ولبرنامج رئيس الجمهورية. نحن اليوم نستمتع لأناس في الصحافة أو رجال السياسة أين نجد الإرهاب يغتال مواطنين ولا واحد يتكلم عنهم! لكن حينما يتخذ أي وزير موقفا في إطار الإصلاحات الوطنية توجه له أصابع الاتهام!

أفهمونا أقل شيء، نتكلم عن المجرمين أم عن الحكومة التي زكيت من طرف البرلمان بغرفتيه وقد زكاها السيد رئيس الجمهورية؟

فبدلا من تركهم يطبقون برنامج رئيس الجمهورية نقوم دائما بانتقادهم وتشويههم. إن أعضاء هذه الحكومة هم من أبناء الشعب، وفعلا يجب أن نقول الحقيقة اليوم للشعب من هذا المكان بالذات. سيدي الرئيس،

ماذا يرى الشعب اليوم؟ إنه يرى الحكومة بعيدة عنه وهذا ما يستدعي ضرورة تطبيق القوانين في الميدان، نتساءل هل يوجد لديكم فعلا أناس في الميدان يؤمنون ببرنامج رئيس الجمهورية وتطبيق برنامج الحكومة؟

أتمنى في المستقبل تنحية الأشخاص الذين

أهملت، هي بجانب بلدية «تملوكة»، بودنا أن يكملوا مشروع غاز المدينة بها.

سيدي الرئيس،

ما تأكدت منه هو أن تطبق قرارات الحكومة في الميدان.

أما قضية السكن فقد ورد في برنامج رئيس الجمهورية والحكومة عدد مليون سكن فليكن في علمك بأننا نعيش اليوم عرقلة (Sabotage) فالإسمنت اليوم مفقود، إذ لا يمكن أن تأخذ كيسا من الإسمنت في «حجر السوف»، إلا إذا استغرقت 4 أيام من الانتظار، ما الغرض من ندرة الإسمنت والحديد؟ طبعا، حتى لا يطبق برنامج الحكومة وحتى يُنعت رئيس الجمهورية والحكومة بالكذب ويقال إن الحكومة عاجزة .. وهذا ما يجري تماما في الميدان.

سيدي الرئيس،

في سنة من السنوات وضع وزير المحروقات ملف المحروقات في الواجهة، حينذاك اعتقد كل الناس أن الجزائر ستباع ثم بعد ذلك التفوا حوله! نحن أخذنا الدرس من المحروقات، لا بد أن نتوجه نحو اقتصاد معين وإن اتجهنا نحو الخوصصة فلا بد من مصارحة الشعب، نحن ندعم الحكومة لصالح الخوصصة، فمن الاشتراكية إلى الرأسمالية، ندفع لمن يعمل ولا ندفع لمن لا يعمل، يكفيننا من النفاق! ولا بد أن نحيط الشعب علما بما يجري، أصبح الخطاب الشعبي لا يفيد، صارحوا الشعب ليعرف ما يجري في الحكومة وما يتضمنه برنامج رئيس الجمهورية، عندما عين رئيس الجمهورية الحالية لم يخطئ ومستحيل أن يكون رئيس الجمهورية يبتغي من خلال الحكومة تفكير شعبه! أنا أقول لك سيدي الرئيس إن الشباب، البطالة... سيدي الرئيس أريد فقط أن أتمم في كلمة قصيرة، فالفرصة لا تتاح لنا إلا مرة في العام وبالتالي لا بد، سيدي الرئيس، أن نقول على الأقل ما يمكن قوله للرجال الذين حضروا هنا لسماعنا.

السيد الرئيس: يمكنك قول الشيء ذاته في 5 دقائق ولكن استثناء مع الثاني والثالث فقط، ثم على البقية أن تلتزم بالوقت المحدد، الكلمة لك.

السيد حسان بونفلة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

هناك ظاهرة في دائرة واد زناتي، اليوم عندما تدخل الطريق لا يمكنك السير فيها نظرا لرداءتها، لا يمكن أن تتصوروا ذلك! بودنا أن يخصص لولاية قالمة برنامج خاص وأن يولي السيد رئيس الحكومة اهتماما خاصا بها، فكم من وزير قام بزيارة لولاية قالمة ولكن! أقول لكم تعالوا، قوموا بزيارتها وانظروا، إن كان كلامي صادقا مدوا لنا يد العون وإن لم يكن كذلك لا تستقبلونا ولا تسمعونا، وشكرا وبارك الله فيكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسان بونفلة.

بودنا فقط أن نسير وفق ما اعتمدها من قواعد في العمل ويجب أن نحترمها، فالفكرة التي نقولها في 10 دقائق بإمكاننا أن نقولها في دقيقتين، فالمستوى والحضور هنا لا يحتاجان إلى كثير من التفاصيل لأن كل الناس يعرفون ما هو موجود ولهذا لا بد أن نتطرق إلى الأفكار الرئيسية دون الدخول في التفاصيل، أما الآن فالكلمة للسيد بوعلام لبيد.

السيد بوعلام لبيد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

تدخلي يقتصر على نقطتين أساسيتين: أولاهما، مدى استجابة العمل المنجز والمقدم في حصيلة سنة 2004 لتطلعات المواطنين. أما النقطة الثانية فهي انشغالات تخص بعض القطاعات.

فبالنسبة للنقطة الأولى، نسجل بارتياح ما تحقق في هذه الحصيلة من نتائج إيجابية في شتى الميادين

في شبكة الطرقات وأذكر على سبيل المثال ولاية سيدي بلعباس التي تعتبر منطقة عبور لعدة ولايات خاصة ولايات الجنوب، فالطرق الوطنية في هذه الولاية تحتاج إلى توسعة وصيانة تسهيلات لسيولة حركة المرور كما أصبح من الضروري التعجيل بإتمام الطريق المزدوج الذي يربط سيدي بلعباس بوهران.

في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي، فقد أشارت الحصيلة إلى الخطوات المنجزة في إطار إصلاح المنظومة التربوية وهو مؤشر صحي لمنظومتنا التربوية نحو الأفضل وإذا كان هذا الإصلاح مس الجوانب التنظيمية والبيداغوجية فقد بقيت انشغالات الأسرة التربوية وعلى الخصوص الحالة المادية تنتظر التكفل في إطار قانون الوظيف العمومي والقوانين الخاصة لأن كل إصلاح - السيد رئيس الحكومة - مرهون بالتأطير المستقر والثابت فأملنا - السيد رئيس الحكومة - أن تجد الأسرة التربوية حلا لوضعيتها المادية في أقرب وقت لأنها في أدنى سلم من الأجور.

في مجال قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، لقد أشارت الحصيلة إلى ما أنجز في هذا القطاع من منشآت طبية وتزويد بعض التجهيزات غير أننا نرى أن ما تحقق في سنة 2004 لم يرق إلى مستوى طموحات المواطنين والمعلن عنها في برنامج الحكومة، فرغم بعض المجهودات المبذولة في هذا القطاع، مازال يعرف وضعاً مقلقا في جهات عديدة من الوطن وخاصة في التجهيز العلمي الذي يعتبر في العصر الحالي ضرورة ملحة للتكفل بالمرضى وهذا العجز في التجهيز العلمي يفرض على المريض التوجه إلى القطاع الخاص الذي يعتبر هو الآخر قطاعا وطنيا يساهم بشكل محسوس في التكفل الفعلي بالمرضى، لكن سيدي الرئيس ليس كل المرضى باستطاعتهم دفع تكاليف العلاج لدى القطاع الخاص، ومن المستشفيات التي تعاني نقصا في التجهيز العلمي أذكر المستشفى الجامعي لسيدي بلعباس الذي له تأطير طبي مؤهل وتأطير إداري في المستوى لكن قدم التجهيز وانعدام بعض المصالح يحول دون تحقيق التكفل الفعلي بالمرضى الذين يقصدون هذا المرفق

سواء بتعزيز مكانة الجزائر الدولية أو بتواصل التنمية الاقتصادية، هذه التنمية التي استدركت التأخر المسجل في ميادين عديدة وهذا تحقيقا للوعود التي التزم بها فخامة السيد رئيس الجمهورية، هذه المكاسب المجسدة في الميدان أدت إلى تحسن وتيرة النمو الاقتصادي واسترجاع الثقة لدى المواطنين وفتحت أمامهم الأمل لمزيد من الرقي بفضل تعزيز الأمن عبر ربوع البلاد مما نتج عنه تضافر الجهود في إصلاح الاقتصاد الوطني بارتفاع النمو في كل القطاعات.

كما نشيد بالمجهودات المحققة في المنشآت القاعدية كالري والأشغال العمومية والنقل وقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وإذا كانت الحصيلة قد أشارت إلى انخفاض نسبة البطالة من 23% سنة 2003 إلى 17% سنة 2004 - وهذا مؤشر إيجابي - فإن شبح البطالة مازال يهدد فئة كبيرة من الشباب وخاصة خريجي الجامعات مما يستوجب إيجاد ميكانيزمات لمواصلة التخفيض من أبعاد هذه الأزمة التي تعد في الظرف الحالي مشكلا وطنيا.

أما النشاط الفلاحي فقد عرف هو الآخر في سنة 2004 جهودا هامة على المستوى الوطني سواء في استصلاح الأراضي أو تحسين عملية السقي أو مواصلة الدعم غير أن عملية الدعم هذه تتطلب متابعة ومراقبة صارمة حتى تذهب الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض إلى أصحابها وتحقق أغراضها.

سيدي الرئيس،

بالنسبة للنقطة الثانية، إن الحصيلة المقدمة لها مؤشرات التفاؤل وانبعاث الأمل لغد أفضل من خلال تحقيق البرنامج الخماسي لدعم النمو في جميع الميادين وعلى كل المستويات تحقيقا لتجسيد تدابير المصالحة الوطنية التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية.

فبالنسبة للنقطة الثانية، في مجال البنى التحتية الخاصة بالطرق والطرقات الوطنية، فرغم المجهودات المبذولة في المخطط التوجيهي للطرق بالإحداث والصيانة والمجسدة ميدانيا في جهات عديدة من الوطن فإن بعض الجهات مازالت تعاني نقصا كبيرا

بها البلدية حيث تتكفل بالمدارس والنظافة وغيرها، لذا نطلب من سيادتكم الدعم المالي لهذه البلديات لتوفير حاجياتها اليومية.

سيدي وزير الطاقة والمناجم،

نسجل بارتياح المجهودات المبذولة من طرفكم في هذا القطاع وتوسيع شبكة الغاز الطبيعي في جهات عديدة من الوطن غير أن بعض الولايات مازالت تعاني من نقص الغاز الطبيعي أذكر منها على سبيل المثال ولاية سيدي بلعباس التي هي في حاجة إلى إتمام مشروع سيدي بلعباس تلاغ، الضاية، رأس الماء، رجمدموس، كما هناك غياب كبير في التموين بالغاز الطبيعي في دائرتين كبيرتين وهما ابن باديس وسفيزف وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوخلخال والكلمة الآن للسيد حفيظ شاوي.

السيد حفيظ شاوي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، أما بعد؛ سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة والوفد المرافق له، أسرة الإعلام، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد متابعتنا للانشغالات التي تناولها زملاؤنا في الغرفة الأولى والتي لا تختلف في مضمونها تقريبا عن انشغالاتنا وبعد سماعنا لرد السيد رئيس الحكومة عنها؛ بودي سيدي الرئيس أن لا أعيد طرح ما تم الرد عنه ردا شافيا وكافيا من قبل سيادتكم وسأقتصر على طرح ما لم يتم تناوله أو ذلك الذي لم أقتنع شخصا بما تم الرد عنه وأبدؤها أولا بالمنظومة التربوية.

سيدي الرئيس،

ونحن نتابع ما يجري على الساحة التربوية من إصلاحات حسب زعمهم قلت في نفسي لو عكست

الصحي الجهوي فأملنا أن تعطي الجهات الوصية عنايتها لهذا المستشفى الجامعي من أجل تمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي؛ شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام لبيد والكلمة الآن للسيد محمد بوخلخال.

السيد محمد بوخلخال: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أقدم تحياتي وتشكراتي إلى السيد رئيس الحكومة وأعضائها على الإنجازات والمجهودات المبذولة لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية. أما بعد، سيدي رئيس الحكومة أود التدخل في بعض النقاط تهم المناطق الجنوبية وبالخصوص المناطق السهبية وكمثال ولاية سيدي بلعباس باعتبارها استفادت من برنامج تنمية صندوق الجنوب لكنها لم تستفد من منحة المنطقة (Prime de zone) رغم أنها مجاورة للولايات المستفيدة كالنعامة وسعيدة والبيض.

معالي وزير الفلاحة،

نظرا للجفاف الذي يسود البلاد وخاصة المناطق الجنوبية فإن معاناة الموالين تفاقمت حيث نلاحظ تدهور الثروة الحيوانية لهذا نطلب من سيادتكم إمكانية إيجاد الحل كدعم مباشر للموالين عن طريق قروض دون فوائد وتوفير المواد العلفية بأسعار مدعمة من قبل الدولة.

سيدي وزير الداخلية والجماعات المحلية،

كما تعلمون سيدي، إن معظم بلديات الوطن تعاني من عجز مالي نظرا للأعباء اليومية التي تقوم

1 - لم تم تقليص الحجم الساعي لهذه المادة في عدة فروع؟

2 - لم تم تقليص معاملها؟

3 - لم تم إلغاء الامتحان فيها بالنسبة لبعض الفروع في شهادة البكالوريا؟

سيدي الرئيس،
إن لهذه العوامل الثلاثة انعكاسات سلبية خطيرة أحصرها فيما يلي:

أ) إهمال التلاميذ لهذه المادة لضعف معاملها أو عدم الامتحان فيها مما يتسبب عنه الفهم الخاطئ لدينا الحنيف وهذا هو الإرهاب الجديد الذي سوف يتكون؛

ب) تقليص عدد المناصب لأساتذة هذه المادة؛

ج) غلق الباب في وجه المتخرجين من الجامعات الإسلامية الذين سدت أمامهم كل أبواب التوظيف في مختلف المجالات.

وها هو الباب الأخير يغلق هو الآخر في وجوههم لنقول للطلبة الجدد لا تلتحقوا بهذا الفرع لتجدوا المبرر فيما بعد لتحويل هذه المعاهد والكليات إلى تخصصات أخرى نتيجة قلة المسجلين فيها وأنا من على هذا المنبر أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل في الوقت المناسب كما سبق وأن تدخل في قانون الأسرة لإيجاد الحل المناسب.

ثانيا: المنتخبون المحليون والجماعات المحلية سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم.

سبق لي ولبعض زملائي التدخل في موضوع توزيع الثروة بعدالة على كامل ولايات الوطن دون تمييز وربما فُهمت خطأ حينما اصطدمت بالقسمة المتساوية بدل التوزيع العادل دون مراعاة المؤشرات الأساسية من حجم الولاية وعدد السكان، عدد البلديات والطبيعة الجغرافية فمثلا في سنة 2004 تم توزيع 40 مليار سنتيم في إطار البرامج التنموية للبلديات (P.C.D) لولاية سكيكدة ومثلها لولاية عنابة المجاورة لها وعند إسقاط التقسيم بالتساوي لبلديات ولاية سكيكدة البالغ عددها 38 بلدية نجد أن حصة كل منها أقل من مليار سنتيم، أما بالنسبة لبلديات عنابة والبالغ عددها 12 بلدية كانت حصة كل

وزارة التربية شعارها هذا لأصابت فلا يعقل أن نرفع هذا الشعار ونحن نرى بكل أسف:

- نقصا فظيلا في الكتاب المدرسي وتأخرا في تسليمه؛

- الأخطاء اللغوية والعلمية المسجلة في الكتاب؛

- الخلط الكبير المسجل في تدريس مادة الرياضيات في الإكمالي فلا التلميذ يستوعب ما يتلقاه ولا الأستاذ والمفتش يفقه ما يملى عليه من برامج لم يستشر لا من قريب ولا من بعيد في إعدادها؛

- إلغاء الشعب التقنية وما يترتب عنها من إهدار لكفاءات ومهارات تسببت في إحباط كبير لأساتذة التعليم التقني الذين أصبحوا يفكرون في التقاعد المسبق؛

- أما القطرة التي أفاضت الكأس فهي إلغاء شعبة العلوم الإسلامية في الثانوي والتي فاق فيها عدد المتدخلين على مستوى الغرفة الأولى 130 مت دخلا.

سيدي رئيس الحكومة،
بعد تتبعنا عن كثب لردودكم حول هذه النقطة وافقناكم في البداية عندما طرحتم:

- كثرة شعب امتحانات البكالوريا وتقليصها إلى 06 شعب فقط؛

- المحافظة على شعبة العلوم الإسلامية في التعليم الجامعي وإمكانية الالتحاق بها بدون شروط بالنسبة للمتصلين الجدد على شهادة البكالوريا كل الفروع؛

- تدريس هذه المادة من السنة الأولى إلى السنة الثانية (طبعا بغض النظر عن مضمون البرنامج).

سيدي رئيس مجلس الأمة،
وأنا أغوص في بحر ما يسمى بالإصلاحات وجدت نفسي في ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرجت يدك لم تكد تراها من شدة ما يحاك ضد شريعتنا الإسلامية السمحة من مؤامرات داخلية وخارجية.

كانت البداية بإلغاء الولي في قانون الأسرة ولولا تدخل رئيس الجمهورية وهو مشكور على ذلك لكانت الطامة الكبرى ثم تلاها هذا الإلغاء المفاجئ لشعبة العلوم الإسلامية عندها انقلب السحر على الساحر وتحول حسن الظن إلى سيئه وقلت ولو كانت النية سليمة:

منها في حدود 04 ملايين من السنتيمات فأين هو العدل في تقسيم الثروة؟!؛

أما بالنسبة للمنتخبين المحليين فحدث ولا حرج:

– تقليص الصلاحيات؛

– نقص الموارد وقلة المشاريع؛

– الضغوطات التي يتعرضون لها صباح مساء إلى جانب التوقيفات التعسفية لرؤساء البلديات وتفسير الولاية للمادة 32 من قانون البلدية كل على حسب هواه في استشارة المجلس فمنهم من يراها ملزمة ومنهم من يراها للإستئناس فقط والضحية هو دائما المنتخب وخاصة رئيس البلدية.

سيدي رئيس الحكومة،

إن معظم المتابعات القضائية لرؤساء البلديات كان الحكم فيها في الأخير بالبراءة ولكن بعد ماذا؟

– بعد إهانة رئيس البلدية ونزع ثقة الشعب منه؛

– بعد الإحباط المعنوي الذي يتعرض له رئيس البلدية؛

– بعد طول مدة فصل العدالة والتي قد لا تنتهي إلا بانتهاء العهدة الانتخابية مع توقيف الراتب للمنتخب فيتحول رئيس البلدية بين عشية وضحاها إلى أرذل عباد الله في بلديته يمد يده للصالح والطالح من أجل كسب قوت عياله فمنهم من يكرم مثواه وهم قليل ومنهم الذي يتشفى فيه ليزيده حسرة على حسرته وكما يقول المثل «ارحموا عزيز قوم ذل».

سيدي رئيس الحكومة...

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد قدراي بن حرز

الله.

السيد قدراي بن حرز الله: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الطاقم الإعلامي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ليس لنا بد من القول في بداية الحديث إلا أن نثمن الجهود المبذولة من طرف الحكومة في المجالات التنموية المتعددة من باب القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، مسجلين ارتياحنا تجاه مسار السياسة الخارجية للدولة الجزائرية حول قضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والموقف المشرف للسيد رئيس الجمهورية الذي أبدى رفضه من أن تكون الجزائر مهدا للتطبيع مع إسرائيل في قمة الجامعة العربية الأخيرة، وبالمناسبة فإنه يعز علينا ويؤلمنا ما يقع للمسجد الأقصى الآن من تدنيس اليهود له على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.

ونحن إذ نثمن الإنجازات ندعم محاربة الفساد مشجعين الهيئة التي نصبت لهذا الغرض ونتمنى أن تطال كل من عبث بأموال الأمة سواء في الجانب الرسمي أو غير الرسمي لأننا ندرك أن المصالحة الوطنية تعزز بالقضاء على بؤر الفساد والانحلال ومحاربة الآفات الاجتماعية لأن صلاح الأمة لا يأتي إلا من داخلها، قال تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» صدق الله العظيم.

ولا ضير في عفو شامل يطبع البلاد بقوة ووحدة وتماسك لخوض معركة النمو فيما بعد تحت دولة الحق والقانون في ظل الثوابت الوطنية وروح 01 نوفمبر 1954 والدستور الجزائري.

وبقدر ما تضمنه بيان السياسة العامة للحكومة من نتائج تنموية جادة بقدر ما نسجل نقائص وملاحظات وربما حتى علاجات لبعض القضايا نتمنى من الحكومة الأخذ بها، وقبل التطرق لمضمون الوثيقة أتساءل في مجال التربية والتعليم عن الدافع الذي أدى بالحكومة في هذا الوقت بالذات إلى إدراج شعبة العلوم الإسلامية ضمن قائمة الاختصاصات المحذوفة في الطور الثانوي مع العلم أن هذا الأمر لا يتساوى البتة مع الاختصاصات الأخرى كونه مرتبطا بمكونات الشعب الجزائري وهو ممزوج بمشاعر الأمة مما أثار قلقا وتوترات نحن في غنى عنها في جو يتسم بالاستعداد للدخول في مرحلة

في نفس المهنة ونفس المؤسسة؟ وأظن أنه من واجب المواطنة أن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات.

2 - التنمية الريفية:

لا يشك عاقل في أن الجزائر تخطو الآن خطوات جبارة في مجال التنمية، ولكن الذي لاحظته في الوثيقة هو الإشارة البسيطة عن التنمية الريفية التي لم تتعد سطرين فقط مع العلم أن عالم الريف يحوز في بلدنا على ما نسبته 41% من مجموع الشعب الجزائري وهو ما لا يقل عن 13 مليون ساكن ويغطي 948 بلدية من مجموع 1541 بلدية وهم فعلا يعكسون صورة المواطن الكادح الذي يحمل معاناة الحياة الجمة لقساوتها ولذلك وجب على الحكومة الجزائرية أن تولي هذا القطاع اهتماما أكبر وأن تعطي لهذا العالم ما يستحقه من نهضة ذات أبعاد استراتيجية وأن تخصص له صناديق خاصة لتطويره والاعتناء به وهذا ضمانا لبقاء أهله وشبابه في مناطقهم مستقرين وللمحد أيضا من ظاهرة النزوح الريفي، وبالرغم من البرامج الجوارية التي خصصت لهذا الجانب إلا أن عيبها يكمن في عملية التمويل التي تعتمد أساسا على التركيب المالي من جميع القطاعات وهذا لا يجدي نفعا في نظري وخاصة في موضوع الأولويات المرسومة حسب كل قطاع ونحن نعلم أن البرنامج الجوارى مؤخوذ من الواقع وهو يعتمد على هذه الصناديق المذكورة وعلى صندوق...

السيد الرئيس: لفتنا انتباهكم لعامل الزمن وبالتالي يرجى الالتزام بالوقت المحدد.

السيد قداري بن حرز الله: سيدي الرئيس، ثلاث نقاط فقط في موضوع الصحة.

السيد الرئيس: تفضل.

السيد قداري بن حرز الله: بالنسبة لموضوع الصحة، أتساءل، سيدي الرئيس، في ظل انعدام الرحلات الجوية في بعض مناطق الجنوب الأمر الذي

المصالحة الوطنية والعفو الشامل ونحن نتابع في المقابل الحكومة في جانب آخر تتنازل لرأب الصدع وجمع الشتات. وإذا كان هذا قرار الدولة الجزائرية كما قال السيد رئيس الحكومة في رده في المجلس الشعبي الوطني، فأقول له: سيدي الرئيس أين دور الهيئة التشريعية من قرار الدولة، وخاصة في المسائل التي تثير التوترات أو القلاقل وتثير شكوكا في ظل عولمة حاكمة على الأمة الإسلامية بصفة خاصة؟ وأعود إلى محتوى الوثيقة لأبدي ملاحظاتي عليها في ثلاثة محاور هي:

1 - محور الجبهة الاجتماعية:

رغم إشارات الوثيقة إلى بقاء بعض معاناة الشعب وغبنه في بعض المجالات إلا أننا كنواب شعب نطرح السؤال الذي لم نجد له جوابا مقنعا لحد الآن وهو كيف يعقل أن تكون الجزائر في راحة مالية وخزينة الدولة مملوءة كما يقال وغالبية الشعب يعيش في صعوبة شديدة ومخرجة ورقعة الفقر حسب نظري تتوسع (أكثر من 12 مليون جزائري تحت عتبة الفقر حسب تقارير بعض المنظمات الدولية وهذا ما نشره البارحة في الصحافة اليومية الجزائرية أي ما يقارب 30% من مجموع الشعب يعيش في الفقر) والعجيب أن الحكومة بالأمس القريب تعلن عن زيادات في أسعار الكهرباء والغاز والنقل دون مراعاة الفئات المحرومة وذات الدخل المحدود والفئة الواسعة من المتقاعدين والمسرحيين والبطالين ومن ألهبتهم أسعار الغذاء وزادتهم تكاليف الحياة عناء لدرجة تخلي بعض من لاقيناهم في قرى ولايتنا الأغواط عن دفع تكاليف النقل لأبنائهم المتمدرسين ليفشل بعضهم في مواصلة الدراسة - وهذه حقيقة - وكان يكفي أن تتزامن هذه الزيادة مع رفع الأجور والمنح ليحس المواطن باليد الحنون من حكومته في ظل وحشية التوجه الليبرالي، وهنا أشير إلى مسألة عدم تكافؤ رواتب العمال المؤقتين في المؤسسات العمومية الذي لا يتعدى 6000 دج مع رواتب المتعاقدين في نفس المؤسسات ونحن نعلم أن الأجر القاعدي المضمون هو 10.000 دج، فلماذا هذا الاختلاف بين العامل الجزائري المؤقت والعامل الجزائري المتعاقد

للحياة العمومية بحيث إن الإصلاحات التي تعهد بها فخامة رئيس الجمهورية قد انطلقت وأعطت نفسا جديدا للوطن فانخفض التضخم وتقلصت نسبة البطالة ويجري الآن التكفل بالاحتياجات الاجتماعية. وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية إلا أن هناك نقائص موجودة مما يستوجب أن تكون خطوة حاسمة أكثر للاقتصاد علما بأن التسيير الجيد للاقتصاد هو مفتاح لأحسن تماسك اجتماعي.

إن المكاسب المسجلة فتحت لنا مستقبلا السبل نحو إنعاش الاستثمار بوسائل الدولة وجلب الشراكة العمومية والخاصة الوطنية والأجنبية وهذا ما يستدعي ضرورة تعجيل مسار إصلاحات الدولة.

إن التنمية المحلية التي هي من صميم الإصلاحات تعتبر بالنسبة لنا بصفتنا ممثلي الجماعات المحلية محورا ثميناً وفي هذا السياق، هناك ملاحظات ارتأيت أنه من الضروري الإشارة إليها وهي ضعف المالية المحلية الذي تفاقم مع إلغاء بعض الضرائب والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المنصوص عليهما في قانون المحروقات من جهة وانخفاض الدفع الجزافي الوارد في قانون المالية لسنة 2005 من جهة أخرى؛ ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى زوال بعض البلديات وما يؤكد هذا هو أن الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يستمد مداخيله أساساً من الرسوم والمنتجات الجبائية لم يعد في استطاعته مساعدة الجماعات التي تعاني من صعوبات مالية وقد أعطى البرنامج الوطني للتنمية نتائج جيدة وكادت الحصيلة أن تكون أحسن بكثير لو أزيلت كل العقبات خاصة منها:

– عدم مواكبة المخططات التوجيهية للتهيئة العمران للبلديات أي (Les P.D.A. U)؛

– ضعف التأطير التقني والإداري للمصالح المكلفة ببرامج التجهيز المحلية.

وفي رأبي يمكن حل هذه المشاكل بـ:

1 – إصلاح المالية الذي هو بطبيعة الحال مرتبط بإصلاح الجباية والذي يستوجب التعجيل فيهما دون انتظار؛

يفوت فرصة التنقل السريع للمريض، إلى متى يبقى الجنوب الجزائري محروما من مستشفى جامعي يضم الاختصاصات المتعددة ويخفف من معاناة المواطنين؟ بحيث إنه لا يوجد مستشفى جامعي من مدينة البليلة إلى مدينة تمنراست ولا أذيع خيرا تناولته الصحافة إذ تكلمت عن الفتاة التي لقيت حتفها في الترحال بين مستشفى الأغواط إلى غرداية فالدويرة وفاضت روحها إلى بارئها قبل أن تدخل غرفة العمليات في مصطفى باشا وهذه ليست الحالة الوحيدة بل هناك حالات أخرى ولذلك وجب في إطار التوازن الجهوي استحداث مستشفى جامعي كبير يغطي احتياجات المنطقة وليكن في مدينة الأغواط المهياة لذلك.

وفي الأخير قبل أن أنهى، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا على الشكر، ولكن بإمكانكم الاستغناء عن الشكر وذلك ربعا للوقت والكلمة الآن للسيد الطيب ماطلو.

السيد الطيب ماطلو: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن العرض الذي استمعنا إليه من طرف السيد رئيس الحكومة، يبرز بوضوح الدقة، التفصيل، الصراحة والشمولية لتطرقه لكل المجالات.

وبالفعل نلاحظ بارتياح بأن الوضع الأمني تحسن كثيرا وأن التنظيم السياسي تطور ديمقراطيا وأن التنمية الاقتصادية الاجتماعية تقدمت برغم الصعوبات التي تراكمت خلال العشريتين الماضيتين وتلك الناجمة عن المحيط الدولي.

وتتضمن الحصيلة أيضا نتائج جيدة بالنسبة

واستكمال الإصلاحات والعمل على ترقية تنمية دؤوبة وسياسة اجتماعية وثقافية متكيفة مع التحديات الوطنية وإرجاع مكانة الجزائر على الساحة الدولية.

إن بيان السياسة العامة المقدم أمام أعضاء مجلس الأمة يستدعي الوقوف عند عدة مواضيع ومسائل جوهرية.

إن قيام دولة الحق والقانون بشكل فعلي يكفل خدمة عمومية حقيقية وتنمية اجتماعية واقتصادية يجد فيها كل مواطن جزائري مكانته ويتحمل فيها أيضا مسؤوليته من الواجبات في منأى عن كل تجاوز ومحسوبة وهنا يعاد الاعتبار إلى الحس المدني وينبذ فيه الجميع العنف والتطرف.

السيد رئيس الحكومة،

نحن واثقون من مواصلتكم تكثيف الجهود لتحسين الحكم الراشد لإنجاح الإصلاحات لاسترجاع مصداقية الدولة وثقة المواطنين في السلطات.

السيد رئيس الحكومة،

إذا تحلت مؤسسات الدولة بأخلاقيات وثقافة وقيم الحكم الراشد لمن شأنه أن يقيهم من أسباب ومخاطر الانحرافات البيروقراطية وخاصة الفساد الإداري والاقتصادي.

إن ما قدمتموه أمام أعضاء المجلس في خطابكم لا يثير بالضرورة الجدل في مجمله بل ينال حتما الموافقة، لذا نسجل لكم صراحة الموقف ووضوح الرؤية وهذا يشجعنا أيضا أن نخاطبكم بصراحة والتزام لاستكمال المعطيات بشأن بيان السياسة العامة السنوية وقد اتضح أن بعض أعضاء الحكومة ليست لهم رؤية اجتماعية واقتصادية ومالية منسجمة وثابتة يتقاسمون بها اتجاه الإصلاحات.

وانطلاقا مما سبق ذكره أود التطرق إلى ما يلي:

إن الإصلاحات الحالية من أهم الإنجازات منذ الاستقلال إن لم نقل أهمها إذ يتولد عنها تغيير في الأفكار والمفاهيم وكذلك التقليل في الامتيازات.

إن دعم الخوصصة والإصلاحات خيار اعتمده الدولة ولا بد منه وهذا ما يجرى البعض تحت حجج واهية وشعارات متنوعة ومتعددة يراد

2 - تعديل التنظيم المتعلق بالمناطق الواجب ترقيتها الذي تجاوزته الأحداث نظرا للتحويلات التي شهدتها الوطن؛

3 - تحيين المخططات التوجيهية للتهيئة العمران للبلديات؛

4 - تثمين الوظائف المحلية الذي يعتبر السبيل الوحيد لعصرنة الإدارة المحلية وتنشيط آلية التنمية.

وفي الأخير، إن العمل الباقي إنجازاه في مجال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي سيكون ضخما في السنوات المقبلة، لكن حسب ما تناولناه آنفا يظهر أن الاقتصاد الجزائري يتجه نحو استعادة مكانته الحقيقية وبلوغه مصاف بعض الدول المتقدمة وهذا ما يجعلنا نثق أنه في استطاعة الجزائر استدراك تأخرها في عجلة ومواصلة مسيرتها تجاه النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي، «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب ماطلو والكلمة الآن للسيد محمد الطيب سناني.

السيد محمد الطيب سناني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيادة رئيس الحكومة المحترم والطاغم الوزاري المرافق له،

زميلاتي، وزملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد رئيس الحكومة،

إن راحة وأمن ورفاهية المواطن هي غايتنا ومشاكله هي مشاكلنا كلنا.

إن شعوركم بالمسؤولية يبقى مستمرا من أجل خدمة الشعب والتطلع إلى انشغالاته لإيجاد الحلول لها. وإن برنامج فخامة رئيس الجمهورية يستجيب لتطلعات وآمال الشعب الجزائري لا سيما عبر محاوره الأساسية والمتمثلة في ترقية المصالحة الوطنية

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
سيداتني، سادتي.

قبل كل شيء ونحن نناقش بيان السياسة العامة
لسنة 2004 أرى من الواجب أن نقف ونفكر أين كنا
قبل سنين قليلة وأين نحن الآن، حيث كانت الدولة
الجزائرية مهددة بالزوال والآن والحمد لله تنعم
بلادنا بالأمن والاستقرار نظرا لتضحيات المخلصين
من أبناء وبنات هذا الوطن، وأخص بالذكر الجيش
الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن والدفاع
الشرعي وكذلك العائلة الثورية دون أن ننسى
التضحيات الكبيرة التي قدمتها الإدارة الجزائرية
خاصة المحلية منها من منتخبين وإداريين، فلهم منا
جميعا تحية عرفان وإجلال وتقدير ورحم الله شهداء
الثورة التحريرية المجيدة وشهداء المأساة الوطنية
لكي تبقى الجزائر واقفة، صامدة، شامخة، جزائر
التقدم والمصالحة الوطنية.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي رئيس الحكومة الفاضل،
سيداتني الفضليات، سادتي الأفاضل،

إن استعادة الأمن والاستقرار والشروع في إصلاح
جميع القطاعات سمحت للجزائر بإعادة الربط مع النمو
الاقتصادي (Renouer avec la croissance économique)
وهذا ما يظهر جليا من خلال حصيلة النشاط الاقتصادي
لسنة 2004 حيث إن جميع المؤشرات الاقتصادية
الكلية – (Les indicateurs macro-économiques) إيجابية
وذلك بفضل البرامج المختلفة الممونة من طرف
الدولة وأذكر من بينها البرامج الممونة في إطار
الإنعاش الاقتصادي، صندوق الجنوب والهضاب
ومختلف البرامج التنموية الأخرى، وأخيرا البرنامج
الخماسي للتنمية الذي أعلن عنه فخامة رئيس
الجمهورية مؤخرا، مما سيسمح دون أدنى شك
بتفعيل ديناميكية تنموية مستدامة (L'enclenchement
d'une dynamique de développement durable) ولكن بلوغ
هذا الهدف لن يكون ممكنا إلا باتباع استراتيجية
تنموية شاملة وواضحة المعالم والأهداف، وكذا
الإسراع في مواصلة الإصلاحات في إطار ولو

منها تغليب الشعب الجزائري والهدف الحقيقي
الخفي يكمن في عدم النباش والمساس ببعض الملفات
التي أنهكت الاقتصاد الوطني، هذا من جهة، ومن جهة
أخرى، إن الحكومة مسؤولة عن وضع آليات للحد
ومعالجة العواقب والمخلفات التي تتركها الإصلاحات
على الطبقة الاجتماعية الفقيرة وحمايتها والمقدرة
بـ 6,8% وهي أكثر من 2,5 مليون نسمة مع ضبط
بطاقية الأشخاص الفقراء.

أما بخصوص الخدمة العمومية وهياكل الدولة
والتنمية البشرية، فإن الخدمة العمومية هي إحدى
المهام الأساسية والرئيسية التي تتطلع بها الدولة
استجابة لتطلعات المواطنين من تحديث الإدارة
وتخفيف الإجراءات الإدارية وإعادة مراجعة كيفية
تسيير المرفق العام وهنا وجب التوقف عند نقطة
مهمة أثارت وما زالت تثير اهتمام الرأي العام، وتحدث
تعاليق يومية جعلت المواطن يفقد ثقته في الإدارة
والمتمثلة في الشفافية في إدارة الأعمال على مستوى
الإدارة المحلية وتطبيق قوانين الدولة حيث أصبحنا
نكشف ونقرأ يوميا عن انتهاكات بعض المسؤولين
لقوانين الدولة خاصة في مجال صرف المال العام.
إن دولة القانون هي حماية المواطنين من كافة
المخاطر واستغلال النفوذ والتعسف والانحراف في
استعمال السلطة ووسائل الدولة.

السيد رئيس الحكومة،
إن همّ وأنشغالات المواطنين هو استقرار البلاد
وتعزيز الأمن والحياة الكريمة وهذا لا يتأتى إلا بتضافر
جهود الجميع.

وأخيرا وليس آخرا وفقكم الله والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب سناني
والكلمة الآن للسيد ميلود حبشي.

السيد ميلود حبشي: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،

الإبل بالنسبة للجنوب الكبير.
بالنسبة لسياسة تهيئة الإقليم وبالخصوص استراتيجية تنمية الهضاب العليا (L'option haut-plâteaux) والذي يعتبر البديل الوحيد لإعادة انتشار السكان والنشاطات نظرا للكثافة السكانية الكبيرة التي يعرفها شمال الوطن، يجب الشروع في تأهيل هذه المناطق بتكثيف شبكة الطرقات والبرامج السكانية وإنشاء المرافق العمومية إلى غير ذلك من العمليات الكبرى لتأهيل هذه المنطقة وجعلها أكثر جاذبية؛ وفي صدد الكلام عن الهضاب لا يخفى عليكم سيدي الرئيس، سيداتي، سادتي الأفاضل أن هذه المناطق تعاني هشاشة المحيط البيئي (la fragilité des éco-systèmes) لذا وللد من زحف الرمال نحو المناطق الساحلية يستوجب الشروع في عمليات تشجير كبرى خاصة في منحدرات الأطلس الصحراوي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود حبشي والكلمة الآن للسيد عمر سعيد مومن.

السيد عمر سعيد مومن: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمين،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم.

يُعرف عن الجزائر أنها بلد نفطي، يعتمد على المحروقات بنسبة 97% في الميدان الاقتصادي، هذا العصب الذي صنع قاعدة للجزائر منذ الاستقلال، لكن تغيرت المعطيات وجعلتنا نبحث عن سياسات بديلة في ظل التكتلات الاستراتيجية العالمية الهادفة إلى إلغاء الكيانات والأوطان وإقصاء جزء من البشرية، فالتجمعات الإقليمية العملاقة التي بدأت تتشكل عبر القارات تنذر بعالم لا يقبل الدول الهشة والهزيلة، فحتمية إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتفعيل الإصلاحات هي من الأهداف السامية لبرنامج فخامة

ليبيرالي لكن نريده ذا طابع اجتماعي (Un libéralisme à caractère social) ففي هذا الإطار أرى أنه يجب الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية لتصبح محركا أساسيا وفعالا للتنمية الاقتصادية عن طريق القرض.

إصلاح الجباية المحلية لإعطاء الجماعات المحلية الوسائل اللازمة للتكفل بانشغالات المواطنين والتنمية المحلية.

الإسراع في إصدار قانون البلدية وقانون الولاية للسماح لهذه الهيئات الأساسية والقريبة من المواطن للقيام بدورها على أحسن وجه والقيام بصلاحيات واضحة ودقيقة لتفادي وضعية الشلل التي تعرفها البعض منها.

الإسراع أيضا في إصدار قانون العقار الفلاحي الذي يعتبر أداة رئيسية لتفعيل القطاع وأيضا لجعل حد للتلاعب وتبذير العقار الفلاحي، هذا فيما يتعلق بالنصوص التي أعتبرها أساسية، أما فيما يتعلق بالقطاعات، فأبدأ بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي أعتبره القطاع الوحيد الذي يقدم ثروات دائمة ومتجددة (Des richesses durables et renouvelables)،

أثمن المجهودات المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي حيث بإمكاننا أن نضمن الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire) في أقرب الآجال مما يدعو إلى مواصلة برنامج الدعم الفلاحي وفرض رقابة أكثر ومتابعة في إنجازات المستفيدين في الميدان وكذا تكثيف حفر الآبار، الإنارة الريفية، فتح المسالك، إنجاز سدود صغيرة لتثبيت سكان الريف في أراضيهم وتقديم شروط الحياة الكريمة لهم وكذلك للحد من النزوح الريفي.

أما فيما يخص تربية المواشي وخاصة الأغنام (L'élevage ovin) والذي يعتبر ثروة كبيرة تزرعها بلادنا فإن المربين وخاصة الصغار منهم يعانون من صعوبات كثيرة وخاصة غلاء العلف حيث إن قنطار الشعير وصل إلى ألفي دينار جزائري في بعض الأماكن وكذا غلاء الأدوية. وللحفاظ على هذه الثروة الهائلة لا بد من إيجاد طريقة فعالة لتدعيم وإعانة المربين الحقيقيين، ونفس الكلام ينطبق على مربى

الفلاحية فقط، والسؤال هو هل هذا مشجع سيدي الرئيس؟! زد على ذلك التطهير العقاري الصناعي بتسوية العقود وهذا لإعطاء القطاع الخاص مكانته المرموقة لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية، فجهدكم في سياسة التضامن مع ذوي الدخل الضعيف والمحرومين سواء في مجال التمدرس أو الإعانات الطبية هو شيء إيجابي.

أما عن مجال الصحة فلا بد من إرساء إصلاح صحي لما وصل إليه هذا القطاع من تدهور فالإصلاح لا بد أن يكون جذريا وهذا مع مراعاة المقاييس الدولية من الناحية الهيكلية والإدارية ومراعاة التكوين شبه الطبي والتكوين المتواصل للأطباء والمختصين وذلك بالشراكة النوعية مع المدارس الأمريكية والأوروبية وفي هذا المجال كذلك نتساءل عن المستشفى الجامعي الجديد لوهران الذي تم إنجازه ولا زال مغلقا. سيدي الرئيس،

إن إنشاء هيئة وطنية لمحاربة الرشوة من طرف فخامة رئيس الجمهورية لدعم دولة الحق والقانون وإرساء الحكم الراشد ومحاربة الفساد وهذا يتماشى مع مشروع المصالحة الوطنية التي نريدها مع الذات أولا ثم مع الوطن من خلال احترام القانون والقيام بالواجبات كل في قطاعه، فحسن نيتكم أنتم وأعضاء حكومتكم لإنجاح البرنامج الموعود يتوقف كذلك على التجاوب والدعم الذي يكون من الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر سعيد مومن والكلمة الآن للسيد فريد هباز.

السيد فريد هباز: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

رئيس الجمهورية، فالتغيير نحو التفعيل وإرساء اقتصاد متفتح ومنافس تكون له القدرة على الاندماج وخلق قدرة ذاتية تشجع على التطور ومسايرة العصر، فمنذ سنة صارت حركة الإصلاحات موالية بفتح باب واسع لاستكمال ورشات الإصلاح التي نفذت الغبار عن كل القطاعات مهما بلغت حساسيتها أو خصوصيتها حيث تمكنت حكومتكم من تطبيق برنامج لفتح كل الملفات حتى تلك التي اعتبرت من الطابوهات، فالجزائر في ظرف قصير قطعت أشواط مهمة نحو التغيير والتفعيل وإرساء اقتصاد متفتح ومنافس يشجع على التطور، فالمعركة التي تقودها القيادة الجزائرية تمثلت في توفير الأجواء والظروف القانونية والمادية لمجالات الاقتصاد داخل حركة الإصلاحات التي اعتمدها والتي لم تعد غامضة فبتوفير الأرضية القانونية والتشريعية لترتيب البيت الاقتصادي والتجاري والمالي بالمصادقة على قوانين الخصوصية والمحروقات والشراكة مع المجموعة الأوروبية علاوة على قوانين العدالة والبيئة وقانون الأسرة الذي جمد منذ 20 سنة.

والسياسة المنتهجة لم تهمل الجانب الاجتماعي الذي يتحمل النصيب الأكبر نتيجة الإصلاحات والتغيرات وهذا أمر طبيعي دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عملية لحماية العمال المسرحين ودعم الفئات المختلفة التي تعاني من البطالة ويمكن أن تسقط نسبتها إذا نجحت سياسة الاستثمار وتوسيع المشاركة والتوزيع وفي هذا الإطار مشروع (L'A.N.S.E.J) الذي جاء بأمل مشهود لفئة الشباب تراه يتبعثر أمام البيروقراطية وتعسف البنوك، فلا يعقل سيدي الرئيس أن تبقى الأموال مكدسة في البنوك والاقتصاد الوطني بحاجة إلى ديناميكية وحان الوقت عاجلا لإصلاح المنظومة المصرفية لتزويد اقتصادنا بإطار ملائم للنمو في البلاد وأن يشارك القرض البنكي بتفعيل آليات لتأمين القروض وخلق شركة ضمان الخطر المصرفي، وفي هذا الإطار كذلك نتساءل عن تجميد النشاط الاستثماري للبنك الجزائري للتنمية الريفية (la BADR) بحيث جمدت كل الملفات وقيل إن البنك سيتعامل مع القروض

أسرة الإعلام،
زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وضع بين أيدينا اليوم بيان السياسة العامة للحكومة ونحن نتصفح فصوله، تجدني أولاً شاكرًا السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الجهود المبذولة وعلى الحرص المتنامي تجاه قضايا الأمة والعمل الجاد من أجل تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب يوم 08 أبريل 2004 وإن شعبنا الكريم يتتبعنا خطوة بخطوة ونحن ناقش ونقيم أداء الحكومة تجاه البرنامج بكل سيادة واحترام ونضج، ووضع البنان على مواطن النقص وتثمين الإيجابيات لتعبير حضاري يثمنه من أدرك وقائع سنين الجمر وما كان يراد للجزائر وبالجزائر.

لكن تزامن بيان السياسة العامة مع جملة من الأحداث والوقائع المحلية والدولية بدءًا بالدور الذي تؤديه الجزائر تجاه دول إفريقيا ورئاستها للاتحاد البرلماني الإفريقي وحيويتها في مبادرات التنمية في إفريقيا «النيباد» إلى النجاح الباهر للقمة 17 للجامعة العربية المنعقدة بالجزائر في تفعيل الجامعة تنظيمياً وعلى مستوى القرارات والمواقف لا سيما الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية ونضالات الشعب العراقي من أجل سيادته على أرضه وصون دمائه وإنشاء البرلمان العربي إلى حضور الجزائر في التصديق على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تأجيل القمة المغربية وانعقاد مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي إلى عجز بعض المنظمات الدولية والاستراتيجية في أداء دورها السياسي والعسكري تجاه القضايا المطروحة في العالم: فلسطين، سوريا، لبنان، العراق وغيرها بلغة الهيمنة والنظرة القطبية الأحادية إلى تنامي ظاهرة الإرهاب والعنف في العالم وفق أشكال متعددة دون أن ننسى تثمين ذهاب الجزائر إلى وضع أكثر استقراراً بحكمة العقلاء وبمبادرة الأخيار وجهود المخلصين إلى عمليات التلويح وإغراء العولمة المتوحشة واللاموزونة وتحديداً من بعض الفضاءات المناوئة لشعبنا فكراً وسياسة ومعتقدات وطمعا في ثرواتنا

وتريد المساس والنيل من منظوماتنا الفكرية والتربوية والأسرية والثوابتية بحجة التطوير والتحديث ومواكبة العصر، ونسوا أن الحكومة الجزائرية تستمد روح نشاطها وبرامجها من عمق بيان أول نوفمبر، ونسوا بأن الحكومة الجزائرية ثوابتية ولا يمكن أن تكون إلا كذلك، دون أن ننسى الإنجاز الحضاري في بلورة الأبعاد الثلاثة في التحالف الرئاسي الذي يعتبر بناء يستحق التقدير والنماء والتفاهم لمصلحة استقرار الجزائر؛ وأتمنى أن يكون هذا مثالا يحتذى وتجربة رائدة لعالمنا العربي والإسلامي بل للعالم بأسره.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

بعد هذه الجهود المبذولة المشكورين عليها حق لنا أن نتساءل وأن ندلي بجملة من الأسئلة:

1- أمام وعد فخامة رئيس الجمهورية بإنجاز مليون سكن، هل ترى السيد رئيس الحكومة أن الوتيرة الجاري بها العمل والمؤسسات المعنية بذلك كفيلة وقادرة على ذلك؟ وخاصة أن هناك مواطنين يقطنون في أحياء منذ 1964 إلى يومنا هذا لم تسو وضعيتهم، وأن هناك مشاريع تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري في كثير من الولايات لم تر النور، والتأخر الملحوظ في توزيع سكنات «عدل» وعدم استمرار العملية بفعالية كافية.

2- إن وعد رئيس الجمهورية بمليون مناصب شغل، هل يتحقق بمجرد الوعود والتسجيلات وشهادة الأهلية الخاصة بتشغيل الشباب أم بالتأكد الفعلي من أن المواطن يشتغل؟ صحيح أن بعض القضايا في طريق العلاج، لكن دعوات المطلوبين إلى العمل ترسل متأخرة وحافلة الاحتياطين للعمل من العمال من الدرجة الأولى تنتظر لتسبقها بحجة تأخر المدعويين وهذا يحتاج إلى فتح تحقيق في حاسي مسعود وفي غيرها.

3- هل الحكومة لازالت مقتنعة بأن يبقى الجنوب الجزائري بدون مستشفى جامعي (CHU) وأن يعالج مرض السرطان بمركز الجزائر وجزء من البلدية

وقسنطينة فقط؟

4- نثمن عملية النهضة بإنجاز الطرقات وعلى رأسها الطريق السيار (شرق- غرب) وسؤالي أ يوجد في أجندة الحكومة طريق سيار (شمال- جنوب)؟

5- إن إثراء المنظومة القانونية لوزارة العدل شيء نثمنه ولكن لكي لا يكون السجن مجرد موضع فندقية، ألا يمكن استثمار ذلك في مجال التنمية وبناء المرافق الهامة وفق تدابير عملية والتجارب في ذلك كثيرة؟

6- ألا يمكن للحكومة أن تزن الأشياء والمطالب بميزان واحد في الوطن الواحد، خاصة أن الحقوق والواجبات في العالم المتحضر لا تعرف تمييزا ولا مفاضلة؟

7- هل هناك إمكانية حماية صغار التجار وتجار الحقيبة (الشنطة) بإجراءات قانونية مشجعة وضابطة للتقليل والتقليص والقضاء...

السيد الرئيس: شكرا لك، الكلمة الآن للسيد أفرواق أفلكان.

السيد أفرواق أفلكان: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة رجال الإعلام.

بادئ ذي بدء، أهنيئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة التي وضعها فيهم رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم؛ إذن الوثيقة التي تتضمن بيان الحكومة عن السياسة العامة للسنة الحالية، وبعد الاطلاع عليها نلاحظ أن هذه الأخيرة قطعت أشواطاً مع تسجيل النتائج في شتى الميادين، وننوه بهذه النتائج ونثمنها لأنها واضحة للعيان بدليل تطبيق آية من القرآن هي، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم «وأما بنعمة ربك فحدث»؛ إلا أن

أغلبية ساحقة من المواطنين لا تنظر إلى هذه النتائج بعين الرضا والمصادقية ما دامت أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية في الحياة اليومية في التهاب مستمر، وهو الشيء الذي يؤثر سلباً على القدرة الشرائية لبعض المواطنين؛ إذن ملاحظاتي تتلخص في الميادين التالية:

1- المياه: إن الماء الذي جعل الله منه كل شيء حيّ ظلّ ومازال الهاجس الذي يشغل بال المواطنين والسلطات على حدٍ سواء، حيث ترصد الأموال الطائلة لهذا القطاع الحيوي منذ أكثر من ثلاثة عقود، لكن المشكل ظل قائماً لأن هذه الأموال تصرف في حلول مؤقتة وغير دائمة وهذا بحفر آبار تحتوي على كمية قليلة من المياه، وخاصة أن هذه المياه تأتي بتساقط الأمطار النادرة، مع العلم أن زيادة استهلاك هذه المادة الضرورية والحيوية يزداد في فصل الصيف مقابل ندرتها، حيث يدفع المواطن أكثر من 250 دج لشراء ألف لتر، وهذه الكمية لا تكفي مدة أسبوع لعائلة تتكون من 04 أفراد، ويحصل عليها بصعوبة.

إذاً من قاعة هذا المجلس الموقر أدق ناقوس الإغاثة الموجه لرئيس الحكومة المحترم، هذا الأخير المتمثل في مشروع جلب المياه من عين صالح، وهذا هو المشروع الناجع والدائم الذي ظل المواطنون دوماً في انتظاره.

2- الطرق: لا يخفى على أي مستعمل لطريق الولاية تلك الوضعية المزرية التي هي عليها شبكة الطرق المعبّدة، خاصة الطريق رقم 01 الذي يعدّ الشريان الوحيد للولاية من حيث التموين، بل المفتاح الوحيد لكل تنمية.

لقد كان شرف الوصول إلى الطريق المعبّد للولاية لشباب الخدمة الوطنية سنة 1978، ولكن منذ ذلك الحين والطريق يشهد تدهوراً متتالياً، ورغم آلاف المليارات فالطريق مازال في حالة ووضعية سيئة، بالرغم من أن المسؤولين الذين تعاقبوا على رأس هذه الولاية البعيدة، النائبة والفقيرة، رتبوا شبكة الطرق من الأولويات، والسبب الرئيسي في إتلاف هذا الطريق بسرعة كلما أعيد ترميمه من جديد وخاصة

إمكانيات وأموالا كثيرة لتلبية أبسط الاحتياجات الضرورية لسكان هذه القرى.
وفي الختام، أطلب من الله العلي القدير أن يسخر رئيس الحكومة وطاقمه لخدمة البلاد والعباد، (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أفرواق أفلكان والكلمة الآن للسيد مسعود بدوحان.

السيد مسعود بدوحان: شكرا سيدي الرئيس.
بعد بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي زملائي،
أسرة الإعلام.

إن الوثيقة المتعلقة ببيان السياسة العامة للحكومة، الموزعة علينا، تعالج كل نشاطات مختلف القطاعات وعلى العموم هناك إيجابيات معتبرة، ونحن كمنتخبين نرى بأن كل منطقة وكل ولاية لها خصوصيات، فواجب علينا أن نطلع رئيس وأعضاء الحكومة على الخصوصيات ووضعيات بعض المشاريع التنموية الموجودة على مستوى ولايتنا ألا وهي جيجل، فالوضعيات، والمشاريع الكبرى في حالة ما إذا تم إنجازها فإنها ستساهم في إعادة نشاط اقتصادي كبير وأذكر على سبيل المثال الطريق الوطني رقم 43 الذي يربط جيجل بولاية بجاية.

فهذا المشروع أو الأشغال في طريق الإنجاز بوتيرة جد مرتفعة أين كُفِّت مجموعة من المؤسسات وجنّدت لإنجاز هذا المشروع، لكن بين جيجل وولاية بجاية هناك جزء كبير يوجد على تراب ولاية بجاية، لحد الآن لم تنطلق الأشغال فيه ولم تسجل أي عملية في هذا الشأن رغم زيارة السيد وزير الأشغال العمومية السنة الماضية لهذه المنطقة؛ أيضا لا نستطيع تثمين أو استغلال الجهود الموجودة حاليا إذالم نسجل مشروعا كبيرا يجنب مدينة جيجل اختناقا في حركة

الطريق رقم 01 هو غياب مصالح الصيانة المصاحبة للطريق، إضافة إلى ذلك عدم تطبيق التقنيات الحديثة أثناء الترميمات السنوية تقريبا.

3 - السياحة: تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا شاملا لم يحظ بالعناية الكافية واللازمة، ومن أجل تدارك ذلك يجب:

- إعداد استراتيجية شاملة لتحسين صورة الجزائر وإبراز مؤهلاتها وذلك من أجل جلب السياح بشكل مكثف؛

- توجيه الاستثمار السياحي في المناطق المؤهلة في الساحل والجنوب؛

- تشجيع السياحة الشعبية لصالح المواطن وهذا بتطبيق أسعار تكون في متناول أغلبية الجزائريين، الشيء الذي يمكنهم من التعرف على وطنهم الفسيح الأرجاء.

أملي أن تجد القرارات والتوصيات التي اتخذت في الملتقى العالمي حول السياحة الصحراوية الذي انعقد في ديسمبر 2004 بتمنراست طريقها إلى التنفيذ لأن هذا الأخير - أي الملتقى - أتى بثماره وسجل نتائج جد إيجابية خاصة في منطقة تمنراست وجانت، مع مواصلة عقد هذه الملتقيات في مناطق أخرى لأنني أرى ذلك عاملا أساسيا لتنمية السياحة في وطننا الزاخر بالمناطق السياحية.

في الختام، أطلب من السيد رئيس الحكومة المحترم إضافة عنصرين أراهما أساسيين للعناصر المعتمدة أثناء توزيع الميزانية على الولايات والبلديات وهما:

1 - المساحة؛

2 - فقر الولاية أو البلدية.

أعيد، وفي الختام أطلب من السيد رئيس الحكومة المحترم إضافة عنصرين أراهما أساسيين للعناصر المعتمدة أثناء توزيع الميزانية على الولايات والبلديات وهما المساحة وفقر الولاية أو البلدية؛ لأن مساحة ولاية تمنراست تمثل ربع المساحة الإجمالية للوطن وأقرب بلدية تبعد عن مقر الولاية ب 100 كلم وأبعدها ب 750 كلم، ضف إلى ذلك وجود قرى تبعد عن مقر البلدية التابعة لها بأكثر من 350 كلم مما يتطلب

السيد رئيس الحكومة المحترم والوفد المرافق له، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، الأسرة الإعلامية الوطنية المحترمة، السيد رئيس الحكومة الفاضل، أود في البداية أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى السلطات العمومية المحلية والولائية والمركزية، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، لما بذلوه من جهد كبير في إعادة إعمار المناطق التي أصابها الزلزال بولاية بومرداس، وقد تمكنت العائلات المنكوبة من كفكة دموعها بفضل العناية والرعاية التي أولتها جميع السلطات على مختلف المستويات من أمن وصحة وتكفل وهو العمل الذي يستحق كل التقدير والاحترام.

أما بخصوص ما يعرفه ميناء الجزائر من اختناق وتعطيل للحركة المينائية التي يجب أن تعمل بكل فعالية نرى أنه من الأفيد التفكير في بناء ميناء جديد برأس جنات أو بمدينة دلس بشرق ولاية بومرداس. أما فيما يتعلق بالمجالس المنتخبة البلدية والولائية، نرى كذلك أنه من اللائق إيلاء عناية خاصة لهذه المجالس بمنحها صلاحيات واسعة وذلك بتسريع قانون البلدية وقانون الولاية. كما أتساءل عن قضية توزيع السكن الاجتماعي التي نزعنا من البلديات وأوكلت إلى الإدارة بحجة التأخر الكبير الذي كان يشوب عملية التوزيع، فإذا كانت هذه هي الحجة فإن دار لقمان ما تزال على حالها!

أما بشأن تشغيل الشباب فإن الوكالة المخصصة لهذا الغرض تقوم بما عليها من واجبات لكن العائق الكبير هو تعامل البنوك مع هذه الملفات بنوع من المماطلة والبطء والتسويق.

وعن الجانب المتعلق بالنمو بالنسبة للدخل العام فنلاحظ أن هناك تقدما ملحوظا حيث بلغت نسبة النمو ما يقارب 6%، لكن بالمقابل الحالة الاجتماعية لا تزال مزرية، خاصة إذا ما علمنا أن الأجر القاعدي المضمون باق كما هو عليه منذ سنوات خلت، وبالمقابل فإن الزيادة في الأسعار تزداد يوما بعد يوم، وحسبما علمنا به فإن هناك زيادة مرتقبة خاصة

المرور، لحد الآن كل الشاحنات التي تذهب إلى ميناء جن جن تمر عبر المدينة وتسبب إزعاجات كبيرة للمواطنين، وضروري تسجيل مشروع محول مدينة جيجل، الدراسات موجودة حسب المعلومات التي عندنا، والشطر الأول من رفع العراقيل تم، يبقى التسجيل الرسمي لهذا المشروع.

عندنا أيضا مشروع آخر مهم جدا على مستوى ولاية جيجل وهو المركب الرياضي. إنطلقت الأشغال في هذا المركب سنة 1990، لحد الآن لا زالت الأشغال في طريق الإنجاز رغم زيارة هذا المشروع من طرف السيد رئيس الجمهورية سنة 2001 أين أعطى تعليمات صارمة للتكفل بالأشغال المتبقية، لكن لحد الآن العمل هذا لم يتم.

عندنا أيضا سيدي رئيس الحكومة منطقة بلآرة، التي أصبحت الشغل الشاغل للمواطنين، ينتظرونها بفارغ الصبر، والجميع يعلم بأن هذه المنطقة في الأصل تمت بها الأشغال لإنجاز مركب الحديد والصلب في بداية السبعينات، 15 سنة من بعد، تم إلغاء هذا المشروع وأنشئت مكانه منطقة حرة، و10 سنوات بعد ذلك، وفي هذا الشهر تم إلغاء المنطقة الحرة وأنشئت بها منطقة صناعية، نتمنى أن تتم أشغال الدراسة والتهيئة في وقت معقول، ولا نتمنى أن يجيء قرار آخر بعد 15 سنة لتصبح منطقة للتوسع العمراني للمدينة.

في الأخير، منذ سنة، لاحظنا على مستوى ولايتنا مقارنة جديدة لمتابعة المشاريع، وأصبح التحكم لا بأس به، ونطلب أن تثمن الجهود المبذولة على مستوى القاعدة والسلطات العمومية لولاية جيجل، بتسجيل مشاريع لتعود بالفائدة على الحياة اليومية للمواطنين؛ وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود بدو حان، والكلمة الآن للسيد أحمد زيّان خوجة.

السيد أحمد زيّان خوجة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي الرئيس،

إن آفة الفساد ظاهرة اجتماعية في جميع مجتمعات العالم ولكنها بدرجات متفاوتة؛ البنك العالمي قيمّ وضعية 209 دول وبالنسبة للجزائر أعطاهما 41,9 نقطة من 100، معناه أننا في وضعية خطيرة فيما يتعلق بالتحكم في الرشوة، و41,9 على 100 يعني كلما ارتفعت النقطة أكثر فالوضعية أخطرا! ولهذا فالأمم المتحدة أرسلت إشارة إنذار وخطر وأبرمت سنة 2003 اتفاقية تحت فيها الدول الأعضاء على مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة بالوقاية ثم المكافحة، والجزائر انضمت إلى هذه الاتفاقية سنة 2004 وهي الآن بصدد إعداد قانون الوقاية ومكافحة الفساد.

فيما يتعلق بالوقاية، هي ليست مهمة رئيس الجمهورية وحده، ولا مهمة الحكومة وحدها وإنما هي مهمة المجتمع ككل، المجتمع المدني، المساجد، المدرسة، ووسائل الإعلام، وكلها مسؤولة ولها دور هام وإيجابي في الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة؛ تبقى قضية الردع والعقاب الصارم والذي يتخوف البعض من أن يؤدي هذا الردع إلى حالات تعسف! نحن نقول: لا، لماذا؟ لأن عدالتنا اليوم وبفضل الإصلاح الشامل في هذا القطاع وهو الشعار الذي رفعه رئيس الجمهورية بالتحدي وقيامه بإصلاح شامل لقطاع العدالة سواء في المنظومة التشريعية أو في تكوين القضاة وإعدادهم للتحكم في عملهم، فبالنسبة للتنظيمات والتشريعات الصادرة في هذا الشأن كلها منذ سنة 2001 تصب في حماية حقوق الدفاع، كل هذه التعديلات جاءت لضمان حق المتهم أمام السيد قاضي التحقيق وحقه في استئناف الأمر لأول مرة، ضمان حق المتهم في اختيار قاضي التحقيق إن لم يعجبه، إذن الضمانات مكفولة بالإضافة إلى تعزيز مبدأ قرينة البراءة الذي كان محل ندوة وطنية تحت إشراف السيد وزير العدل مشكوراً، ما معنى قرينة البراءة؟ معناه أن تتعامل معه كبريء إلى أن تثبت إدانته وأيضاً مبدأ استثنائية الحبس الاحتياطي، معناه أن الحبس الاحتياطي لا نلجأ إليه إلا في حالات استثنائية وهذا أيضاً كان محل ندوات

في الكهرباء، وعليه يتطلب الأمر النظر في الزيادة بالنسبة للأجر القاعدي المضمون حتى يتمكن العامل البسيط من سدّ رمق عيش عائلته على الأقل. كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تفعيل مشروع القانون الخاص بالوظيف العمومي وإخراجه من الأدراج.

هذه - سيدي رئيس الحكومة - بعض الإشارات التي وددت أن أساهم بها في مناقشة بيانكم المتضمن السياسة العامة، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد زيّان خوجة والكلمة الآن للسيد محمد أزرار.. غير موجود، فالكلمة إذاً للسيد سيدي إيكنوي... غير موجود كذلك، فالكلمة للسيد محمد بوديار.

السيد محمد بوديار: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

قبل كل شيء نثمن ونبارك الحوار المسؤول الذي اتّسم بروح وطنية عالية من قبل جميع الأطراف والذي جاء بنتائج ملموسة في الميدان تعدّ خطوة أولى في طريق المصالحة الوطنية الشاملة.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نلاحظ أن هناك مجهودات جبارة من قبل السادة الوزراء وبالتأكيد أن عملهم اليومي لا يقل عن 10 أو 12 ساعة لأجل تنفيذ برنامج الحكومة المنبثق عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، ولكن تأكدوا أن هذه المجهودات سوف تكون دائماً منقوصة إذا لم نزل من الطريق حجر عثرة وهي ما نسميه بالفساد الذي دمّر حضارات وقضى على مستقبل أمم؛ والفساد بمفهومه الواسع هو الرشوة واستغلال النفوذ والمتاجرة بالوظيفة والمحسوبية وقد ردّد كثير من الزملاء هذه المآسي على مستوى وطننا.

صحافتنا مشكورة، وهي يومياً تطالعنا بمآسي هذا الفساد على مستوى وطننا، في كل يوم تطالعنا الصحف بفضائح منتشرة في كل مكان.

ومتعددة، وحتى الاتحاد الأوروبي ساهم وقدم للجزائر 15 مليون دولار من أجل تكوين القضاة ليتحكموا في هذه الظاهرة الخطيرة.

لا ننسى أبدا أن وضعية أي دولة يتم تقييمها حسب درجة الفساد فأول سؤال يُطرح هو مدى ودرجة وجود الفساد في دولة ما، فهذه آفة خطيرة تفقد الثقة بين الحاكم والمحكوم وتقضي على آمال الشعب وتخلق نوعا من اليأس لدى القاعدة العريضة من الشعب، وإن هذا الشعار قد رفعه السيد رئيس الجمهورية ونشكر السيد رئيس الحكومة وطاقمه على تبني هذا الشعار ورفع هذا التحدي وبالتأكيد أنه سوف يؤدي إلى نتائج حتمية.

مسألة أخرى - سيدي الرئيس - وهي خطيرة أيضا في نفس خطورة الفساد، وهي انتشار الجريمة خاصة المخدرات.

الجزائر كانت في السنوات الماضية معبرا للمخدرات والآن أصبحت معبرا وموطنا لهذه المادة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوديار. سيمكن السيد رئيس الحكومة من الإطلاع على بقية تدخلك، وأظن أن الغاية التي تقصدها فهمها الجميع، الكلمة الآن للسيد محمد نوح أبييري.

ومؤهلة للقيام بمهامها وخاصة على مستوى الولايات بالأخص البعيدة منها التي يعتبر المسؤول بمثابة القاطرة التي تجر القطار، كما أن البيان أشار إلى توفر الأمن والاستقرار في البلاد مما سيسمح للجميع بالانطلاق الفعلية لدفع عجلة التنمية ولا شك لأحد في ذلك وخاصة أن الجميع يسعى إلى التوجه نحو تعزيز هذا الاستقرار بالمصالحة الوطنية والعفو الشامل اللذين يمثلان المحور الأساسي في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية؛ كما أنه لا شك لأحد بأن الجزائر أصبحت اليوم قبلة للاستثمارات الأجنبية من كل حدب وصوب ولا شك أيضا أن كل مسؤول أو مواطن صالح مهما كانت درجة مسؤوليته أو مكانته الاجتماعية لا يريد للبلاد إلا الخير والازدهار، ومن هذا المنطلق فإنني سأطرق لعدة انشغالات أريد من خلالها أن أبلغ للسيد رئيس الحكومة وأعضاء طاقمه الوزاري، بعدما أتاحت لي الفرصة، هموم ومطالب جهة من جهات هذا الوطن الغالي لعل سيادته يضيف سخاء لسخاء الدولة التي بذلت الكثير من أجل توفير العيش الكريم للمواطن في هذه المناطق.

سيدي رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس الحكومة،

إن التوجهات الاقتصادية للبلاد في ظلّ نظام السوق أفرزت عدة أعباء لا يمكن للدولة إلا المشاركة في التخفيف من تبعياتها، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - حلّ كل المؤسسات العمومية التي كانت تنشط بالجنوب الكبير باستثناء البترولية منها والمتواجدة فقط بولاية إليزي ودائرة عين صالح بولاية تمنراست رغم أن هذه الجهات مصنفة ضمن ما يُسمى باللغة الأجنبية (Les zones à promouvoir) وذلك لقلّة إقبال المستثمرين على هذه الجهة لعدة أسباب نذكر منها:

سيدي رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،
السيدات والسادة الحضور،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد قرأت وتمعنّت جيدا في بيان السياسة العامة الذي قدّم لنا اليوم من طرف الحكومة، وتفحصت مختلف محاوره كما سمعت مداخلة السيد رئيس الحكومة، وكم كانت سعادتي عندما سمعت بأن البرنامج التنموي المخصّص للسنوات الخمس القادمة يُقدّر بـ 4200 مليار دج وسيمول بالأموال الوطنية المتوفرة، ولكنني أتمنى أن تكون الإطارات المشرفة على تنفيذ هذا البرنامج الطموح كفؤة

- ضعف المزايا الجبائية وشبه الجبائية؛
- صعوبة المناخ وما يتطلبه ذلك من تكاليف توفير ظروف العمل؛
- البعد عن مراكز التموين؛
- تكاليف النقل الباهظة؛

الإدارات، وأعتقد أن لهم كل الحق في تقلد المواطنين والمسؤوليات والحصول على مناصب عليا كباقي مواطنيهم ويستحقون التفاتة من سيادتكم بتكليفهم بهذا الواجب للمشاركة في بناء وطنهم، فلا غريب إن أطلعت سيادتكم بأن الولاية التي أمثلها في هذه الهيئة الموقرة، تمثل برئيسي دائرة ومدير تنفيذي ولائي واحد رغم وجود المئات من الإطارات الجامعية والإدارية التي تتمتع بالتجربة الكافية لشغل هذه المناصب.

كيف لكم - سيادة رئيس الحكومة - أن تطوروا الاقتصاد وترضوا شركاءنا في ظل منظومة مصرفية لازالت تعمل بكل بيروقراطية حيث لازال تحويل بنكي بين وكالتين مختلفتين (BDL - BNA) مثلا، يتطلب شهرا كاملا وهذا داخل البلاد، رغم تطور وسائل الاتصال العصرية؟! وهل تُدرك هذه الوكالات حجم الضرر المالي الذي يمكن أن تسببه لمعاملها؟

4- وأخيرا، كيف ستمكن الحكومة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نوح أبييري. القاعدة تُطبق على الجميع، أما أن نمكن هذا ونحرم ذاك فبذلك لن نوفق في تسيير عادل بين كافة الأطراف، يُرجى تبليغ مضمون المداخلة مادامت مكتوبة للسيد رئيس الحكومة لكي يطلع عليها؛ الكلمة الآن للسيد محمد خوجة.

السيد محمد خوجة: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الصحافيون والحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على بيان السياسة العامة المتعلقة بحصيلة نشاطات الحكومة لسنة 2004 وبعد الاستماع إلى العرض المفصل، الكامل والشامل الذي قدمه

- عدم توفر اليد العاملة المختصة والمؤهلة وما يتطلبه ذلك لجلبها، مما يتطلب مرافقة الدولة للاستثمار في هذه المناطق وسنّ قوانين مشجعة لجلب المستثمرين وإلا أصبحنا في يوم ما أمام معضلة، في وجود مدن مرآقد (Des villes dortoirs) بدون قواعد اقتصادية رغم ما عرفته وما تعرفه اليوم هذه المناطق من توسع عمراني هائل بغض النظر عما استهلكته من أموال طائلة في بناء المساكن والمرافق الاجتماعية، لذلك تجدني قد ارتحت عندما قرأت على موقع وزارة الطاقة والمناجم من خلال الوكالة الوطنية للثروة المنجمية، دعوة الشركاء والمتعاملين على إبداء اهتمامهم باستغلال منجم غاز جيبلات «عبد العزيز مشري» وهو أكبر منجم للحديد في البلاد باحتياطي يقارب 3,5 مليار طن مما سيدفع بهذه الولاية، ولاية تندوف إلى تبوء الصدارة - لا محالة - من الناحية التنموية والاجتماعية في حالة استغلاله، خاصة وأن ثمن الحديد يصل إلى ذروته في السوق الداخلية.

أشكر من هذا الباب وزير الطاقة والمناجم على هذه المبادرة الطيبة.

2 - هل يعرف السيد رئيس الحكومة أن سعر تذكرة السفر جوا من هذه الولايات تتجاوز 30.000 دج، وأصبحت الرحلات فارغة ذهابا وإيابا من المسافرين، حيث لا الشركة الوطنية للخطوط الجزائرية استفادت ولا المواطن استفاد على حدّ سواء، وما الفائدة من رفع التذكرة؟

إن، هل من الأفضل أن نرى رحلة مملوءة بمئة مسافر وبسعر 15.000 دج أم رحلة شاغرة بعشرة ركاب وبسعر 30.000 دج!

وكيف يتعامل المواطنون المرضى الذين يرغبون في التنقل إلى الشمال للبحث عن العلاج لعدم وجود أطباء مختصين بمستشفياتهم المحلية مع هذا السعر المرتفع؟

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيادة رئيس الحكومة،

إن هذه المناطق أيضا لها أبناء مؤهلون درسوا في الجامعات والمعاهد الوطنية وتمرسوا في مختلف

إن الكثير من الملاحظين والمختصين لا يزالون يتساءلون لماذا وكيف نخوصص ولصالح من؟ علما أن عدة تجارب عبر العالم أثبتت بأن هناك مؤسسات خاصة أكثر نجاعة من المؤسسات العمومية والعكس صحيح فهناك مؤسسات عمومية أكثر نجاعة من المؤسسات الخاصة حيث إن الهدف الأساسي لكل متعامل اقتصادي هو - في الحقيقة - تحقيق الربح وسر هذه النجاعة يكمن في الارتكاز على العوامل العلمية والعقلانية، ومن هذا المنطلق فالخصوصية ليست عملية تحويل الملكية من مؤسسات الدولة إلى مصالح خاصة فحسب، وإنما هي عملية تغيير السلوك والذهنيات في طريقة التسيير التي تخضع لقواعد نظام اقتصاد السوق، وفي نظرنا يجب على الحكومة أن تسهر على تسيير عملية الخصوصية بطريقة شفافة وعقلانية مبنية على منهجية اقتصادية علمية وذلك باللجوء إلى الشركاء عند الضرورة والاعتماد على مكاتب دراسات ذات كفاءة عالية ومصداقية لتقوم بتقييم ممتلكات المؤسسات المرشحة للخصوصية حتى نجعل منها وسيلة اقتصادية تدعم التنمية وتفتح مجالاً لخلق مناصب عمل للقضاء على البطالة وإعطاء دفع قوي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس فإن الحكومة مدعوة لإعطاء دفع قوي للإصلاحات الاقتصادية وإعطاء الأولوية لاستغلال الثروات والموارد المتوفرة ببلادنا من صناعة وفلاحة وسياحة من جهة ومن جهة أخرى القيام في أسرع وقت بتأهيل المؤسسات الجزائرية خاصة وأننا على أبواب الشروع في تطبيق الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وحثمية الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يفرض علينا المنافسة الشديدة.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن كانت الحكومة قد حققت جزءا كبيرا من الإصلاحات والأهداف الواردة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية وهي مشكورة على ذلك، إلا أن الأوضاع الاجتماعية كالمسكن، البطالة، الفقر، ظاهرة الفساد والآفات الاجتماعية بشتى أنواعها وما إلى

السيد رئيس الحكومة المحترم والذي أبرز فيه ومن خلاله أهم النتائج والإنجازات الكبرى التي تحققت بفضل الجهودات المعتبرة التي بذلت في ظرف قياسي وفي الوقت الذي تواجه فيه الجزائر تحديات كبرى على الصعيد الداخلي والخارجي، منها ما يتعلق بتجسيد الإصلاحات على أرض الواقع وتكييفها مع مستجدات العصر وتمكين الجزائر من مواكبة مسار العولمة.

السيد الرئيس،

كلنا ندرك صعوبة الظروف التي مرت بها بلادنا وما قدمه الشعب الجزائري من تضحيات جسام مكنته من اجتياز الأوضاع الخطيرة واسترجاع الاستقرار والأمن والسلم والطمأنينة، وكل هذا أدى إلى فتح صفحة جديدة تبشر بآفاق مستقبلية واعدة إن شاء الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

أستسمح لأبدي ملاحظاتي معبرا عن بعض الانشغالات مع تقديم بعض الاقتراحات حتى نشاطر الحكومة مسعاها الهادف إلى تحقيق البرنامج الطموح الذي يحمل حلولا ومعالجة حقيقية للأوضاع الراهنة وتزويده بما نراه صائبا من الأفكار والمقترحات.

وبداية، أود أن أتطرق إلى الجانب الاقتصادي الذي عرف تطورا وتحسنا ملحوظا سواء فيما يتعلق بالتحكم في التوازنات المكرو- اقتصادية وتراجع نسبة البطالة وارتفاع الناتج الداخلي الخام بعد توفير الراحة المالية بعد ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية تحتاج إلى تفعيل، خاصة ما يخص بعض القطاعات ذات الأولوية مثل تشجيع الاستثمار وتمويل المشاريع وجلب رؤوس الأموال الخارجية وعصرنة الجهاز المصرفي والبنكي والجبائي والسهر على مواصلة الجهد المبذول للدفع المسبق لبعض الديون الخارجية حتى نتخلص من ثقلها، إلى جانب عملية الخصوصية التي هي - في نظرنا - تقتضي اعتماد ضوابط وميكانزمات شفافة خاصة وأن الموضوع لا زال يثير الجدل.

ذلك من البيروقراطية والرشوة تتطلب تجديد الجميع لمحاربتها، هذا وعلى الحكومة أن تُسرع في تفعيل مختلف مؤسسات المحاسبة والرقابة والضبط والعدالة لمكافحة هذه الظاهرة بصرامة والتي أضرت بالعلاقة بين المواطن والدولة، كما أعتنم هذه الفرصة لأشير إلى قضية أخرى نود أن تحظى باهتمام الحكومة والتي تتعلق بسياسة التهيئة العمرانية وتسيير المدن وخاصة الجزائر العاصمة التي تحتاج إلى تحيين المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية وهذا نظرا لما تعاني من اكتظاظ سكاني وقدم البنايات المهددة بالانهيار ووجود بنايات فوضوية، الشيء الذي يقتضي التفكير في مخطط استعجالي للقضاء على هذه الظاهرة والتفكير في إيجاد نظام تسيير جديد في هذه الولاية ومدينة الجزائر.

كما لا يفوتني التذكير بوجوب الشروع في...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خوجة، ونقف عند هذا الحد، ونستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والنصف زوالا، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة إلا عشر دقائق ظهراً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 جمادى الثانية 1426هـ
الموافق 09 جويلية 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587